المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بين المقاربة الأمنية والعنصرة:

تجربة افريقيا جنوب الصحراء في تونس

FTDES

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux

بين المقاربة الأمنية والعنصرة:

تجربة افريقيا جنوب الصحراء في تونس

ياسمين عكريمي

أطروحة مقدمة بجامعة كنت

معهد بروكسل للدراسات الدولية

قسم السياسات والعلاقات الدولية بكلية العلوم الاجتماعية

استيفاء لشروط التحصل على شهادة الماجستير (شعبة آداب) في النزاعات الدولية والأمن في علاقة بالهجرة

بروكسل في 17 أفريل 2020

الصديقات والأصدقاء

في إطار انفتاح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الجامعة التونسية وخاصة الباحثين الشباب والتي انطلقت مع مشروع "كراسات المنتدى" والتي صدرت منه أربعة اعداد يتوسع هذا الانفتاح بنشر اطروحات ومشاريع بحثية لباحثات وباحثين شباب حول القضايا التي يناصرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لا يمثل محتوى هذه النشريات بالضرورة مواقف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

يتوجه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالشكر لكل الباحثات والباحثين الذين تطوعوا لنشر أعمالهم لعموم المواطنات والمواطنين عبر منصات المنتدى.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اهـداء ،

الى أمي التي لم يكن بإمكاني تقديم هذا العمل دون مساندتها
الى صديقي المقرب، الذي زادني وقوفه الى جانبي عزما وإصرارا على النجاح
الى أولئك المنسيين والمهمشين، عسى أن يساهم هذا العمل في بناء غد أفضل
الى وطني الحبيب، القريب الى قلبي رغم بعد المسافات

الفهرس

7 **المقدمة**

10 1. الإطار النظري والمنهجية

12 2. التوجه المتزايد نحو اعتماد المقاربة الأمنية في السياسات التونسية للهجرة

16 3. التوجه المتزايد نحو اعتماد المقاربة الأمنية في السياسات التونسية للهجرة

21 4. الديمقراطية لمن؟ لا يزال المهاجرون غير النظاميون مقصيين من عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

27 5. ديناميكيات مفهوم وكالة الدولة في معاملة تونس للمهاجرين من جنوب الصحراء

29 6. قانون عمل يفرض قيودا عديدة وشديدة على جميع الأجانب؟ "الايثار الوطني" على حساب من؟

34 7. *Sub-Saharan African Migrants in Tunisia: Unqualified Workers?*

35 8. المهاجر الافريقي من جنوب الصحراء "كانسان ملعون" (*Homo Sacer*) في تونس: ديناميكيات التسييس الحيوي للهجرة

38 9. عنصرية الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس: أن تصبح أسودا في رحلة الهجرة

40 10. الاستشراق الداخلي: قصة الإنكار التونسي "للأفريقية": أصحاب البشرة السوداء في تونس من العبودية إلى الاستعباد

45 11. الاستنتاجات والخاتمة

47 **قائمة المراجع**

58 **قائمة المرفقات**

المقدمة:

لطالما تم اعتبار تونس، كغيرها من دول شمال افريقيا، دولة مصدرة للمهاجرين أكثر مما تعتبر بلد مقصد[1]. إلا أن طبيعة نسق الهجرة بها بدأ في التغير خلال التسعينات، وهو ما يعود أساسا الى تطور سياسة تصدير الحدود الأوروبية والتبني التدريجي لشروط فردية للتحصل على تأشيرة بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية من مواطني العالم الثالث وهو ما صار يُعرف فيما بعد بسياسة شنغن[2]. تأسيس "الحصن الأوروبي" جعل من رحلات الهجرة رحلات شاقة، وطويلة وأكثر خطرا بنحو متزايد[3].

شهدت تونس أعدادا متزايدة من رحلات عبور المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء انطلاقا من شواطئها نحو جزيرة لامبيدوزا الايطالية، كما هو الحال بالمغرب عبر مضيق جبل طارق، خاصة مع تدهور الوضع الأمني بليبيا والذي تسبب في تغيير المسار التقليدي للعبور من ليبيا الى تونس[4]. هذه الاتجاهات الهجرية الجديدة من الجنوب نحو الجنوب، جعلت وضع البلاد من حيث الهجرة معقدا للغاية اذ تحولت من بلد مصدر للمهاجرين كلاسيكيا الى بلد عبور واستقبال في الآن ذاته[5] وهو ما جعل تونس تتبنى ترسانة قانونية صارمة للحد من دخول المهاجرين الى سوق الشغل بطريقة نظامية ولمنع التونسيين وغير التونسيين من الوصول الى الشواطئ الأوروبية[6]. بالإضافة الى ذلك، ساهم تعدد الظواهر الحدودية المتبوعة بموجة اغلاق الحدود بين افريقيا جنوب الصحراء وشمال افريقيا في توقف الحياة البدوية التقليدية وحركة الرّحل وسلاسة الحركة الهجرية داخل القارة الافريقية[7].

هذا ما تسعى هذه الأطروحة الى إيضاحه، ان المقاربة الأمنية المعتمدة في التعامل مع ديناميكيات الهجرة في تونس لا تقتصر على اتباع الأحكام الالزامية الأوروبية القائمة بطريقة كلاسيكية على فهم التبادل بشكل غير متوازن بين شمال وجنوب المتوسط، اذ لا يتم تطبيق هذه الضوابط على جميع المهاجرين بشكل مماثل ويعد المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء الضحايا

---

[1] عبد النور بن عنتر " عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة" – سنة المغرب الكبير عدد9 ص ص 57 – 75 https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1843.

[2] حسن بوبكري، "الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011: نحو بيانات هجرية جديدة؟" القراءة الأوروبية للهجرة الدولية – المجموعة 31 عدد 3 و 4 (2015) ص ص 17- 39 https://doi.org/10.4000/remi.7371

[3] فاسا باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان" – مجلة الهجرة الدولية والادماج 20 عدد 1 (2019) ص ص 85 – 100 https://doi.org/10.1007/s12134-018-0596-7

[4] بن عنتر " عقدة الأمن بغرب المتوسط"

[5] Tunisie Terre d'Asile "رسم ملامح المهاجرين:مكونات المشهد الهجري في تونس" 2016 https://www.france-terre-asile.org/images/stories/newsletters/Portraits%20de%20migrants.pdf.

[6] رياض بن خليفة "الهجرة غير النظامية في تونس بعد 14 جانفي 2011. اشكالية المفقودين: السلطات العمومية والمجتمع المدني" الانسان والهجرة. المجلة الفرنسية للمراجع حول ديناميكيات الهجرة عدد 1303 (2013) ص ص 88 - 182

[7] كاترين ويتول دي وندان Catherine Wihtol de Wenden، ديناميكيات الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى شمال افريقيا" ملتقيات المتوسط عدد 74، عدد3 (2010) ص ص 42 – 133

الرئيسيين لتكيف دول المغرب الكبير مع الرغبة الأوروبية في تجريم الهجرة الداخلية والخارجية على حد السواء[8].

أعاد الانتقال الاجتماعي والسياسي الذي بدأ سنة 2011 إثر سقوط النظام الاستبدادي السابق[9] فتح الحوار حول "الحراقة"[10] أو المهاجرين غير النظاميين الذين يركبون القوارب بالمئات لعبور المتوسط والوصول الى اوروبا، وكذلك، على نطاق أضيق، حول اللاجئين العابرين لتونس، الفارين من مناطق النزاع والكوارث الانسانية بليبيا[11] على وجه الخصوص – وتجدر الاشارة الى أن ظروف عيش المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء كما استيعاب أن تونس أصبحت بلد مقصد، مواضيع لا تزال غير مطروحة عند وضع السياسات وفي النقاشات العامة[12].

تساهم بعض العوامل الرئيسية في "اخفاء" هذا الشكل من اشكال الهجرة، ومنها خاصة أهمية حجم قطاع التشغيل غير المنظم في تونس، عدم توفر هياكل دعم كافية ومناسبة للقادمين الجدد، تعدد وتعقد خصائص المهاجرين ورحلاتهم الهجرية[13]، عدم استقرار الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد الثورة وهو ما جعل مسألة الهجرة في آخر قائمة أولويات الدولة[14]، وعدم توفر قاعدة بيانات لتقييم هذه الظاهرة[15].على الرغم من ذلك، بدأ المفكرون في التنديد بنقص الوضوح والتقارير حول هذه الظاهرة سريعة النمو بالمدن الكبرى من البلاد منذ سنة 2005، بالتوازي مع انكار منظمات الدفاع عن حقوق الانسان لكثافة تواجد مهاجرين غير نظاميين من افريقيا جنوب الصحراء بالتجمعات الحضرية[16].

تدل الأرقام والبيانات التي جمعتها المنظمات المحلية والدولية على كل من كثافة وهشاشة هذه الفئة من المهاجرين، خاصة بعد سنة 2011. وحسب الأرقام الصادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[17]، تضاعف عدد المهاجرين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء

---

[8] فينسنت جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي" مجتمع الهجرة عدد 177، عدد 3 (27 سبتمبر 2019) صص 03 – 18

[9] بيار بلافي Pierre Blavier، "الأصل الاجتماعي للثورة التونسية: التوسع المدرسي، البطالة والتفاوت الجهوي" عمل بحثي في العلوم الاجتماعية عدد 2011 – 212 عدد 01 '23 ماي 2016) ص ص 55 - 71

[10] كلمة من اللهجة التونسية تعني المهاجرين غير النظاميين، في ايحاء الى "حرق الحدود" أي اجتيازه خلسة لدخول أوروبا

[11] أدريانا فيدانو Adriana Vidano، "لاجئو الشوشة بالمرسى: تخلت عنهم السلطات التونسية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" نواة 2018 https://nawaat.org/portail/2018/03/14/refugies-de-choucha-a-la-marsa-abandonnes-par-les-autorites-tunisiennes-et-lunhcr/

[12] ايمانويلا رومن وفيروشيو باستور Emanuela Roman and Ferruccio Pastore، "تحليل أطر سياسات الهجرة من طرف منظمات المجتمع المدني التونسية: كيف يقيمون سياسات الاتحاد الاوروبي للهجرة؟" ورقات عمل، عدد 14 (2018) ص29

[13] نيكولاس فان هير، ريبيكا بروبيكر، ثايس بيسا Nicholas Van Hear، Rebecca Brubaker، Thais Bessa "ادارة التنقل من أجل التنمية الانسانية: المكانة البارزة والمتنامية للهجرة المختلطة" مركز الهجرة والسياسة والمجتمع بجامعة أوكسفورد 20 (1 جوان 2009) https://mpra.ub.uni-muenchen.de/19202/

[14] رومن وباستور Roman، Pastore "تحليل أطر سياسات الهجرة من طرف منظمات المجتمع المدني التونسية: كيف يقيمون سياسات الاتحاد الاوروبي للهجرة؟"

[15] رومن وباستور Roman، Pastore

[16] منية بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس" المغرب الكبير في مواجهة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء – الهجرة الخارجية مع الهجرة الداخلية (2009 KARTHALA Editions) ص ص 78 – 267

[17] من أهم المنظمات التونسية المدافعة عن حقوق المهاجرين

في تونس بين سنتي 2004 و 2018[18]. وقد أكد 79% من المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء والمقيمين في تونس، والذين شاركوا في الاستبيان الخاص بدراسة كمية صادرة سنة 2019[19] عن نفس المنظمة، بأنهم وصلوا الى تونس في فترة ما بعد الثورة، تحديدا بين سنتي 2014 و 2018[20]. 78% من المهاجرين النظاميين الوافدين الى تونس سنة 2018، هم من أصول افريقية صحراوية[21]. وقد بلغ عدد الأجانب المقيمين في تونس 53490 أجنبي حسب آخر تعداد سكاني أجرا المعهد الوطني للإحصاء سنة 2014، منهم 7524 أجنبي من افريقيا جنوب الصحراء[22] سنة 2014 مقارنة ب3000 تقريبا سنة 2004[23]. مما لا شك فيه، ارتفع نسق الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى تونس بشكل ملحوظ خلال عقد من الزمن[24].

ويمثل عدد الأشخاص المحتاجين الى الحماية نسبة هامة من مجموع المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء المقيمين في تونس اذ سجلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ما يقارب 1000 طالب لجوء سنة 2015 مقارنة ب2700 لاجئ وطالب لجوء سنة 2019[25] أغلبهم يحملون الجنسيتين السورية والافريقية الصحراوية حسب وزارة الشؤون الاجتماعية[26]. وحسب آخر تحيين للبيانات في شهر فيفري 2020، أعلنت وكالة اللاجئين بأن 2123 من جملة 3983 شخص تقدم بمطلب للحماية في سنة 2019، سواء تحصل عليها أو لا زال ينشدها، هم من أصول افريقية صحراوية[27].

كيف يتجسد مفهوم العلاقات الدولية لوكالة الدولة في تعامل تونس مع المهاجرين الوافدين من افريقيا جنوب الصحراء؟ هل لازالت الصيغة الأمنية تحكم سياسات الهجرة في تونس ما بعد ثورة 2011؟ هل هذا هو العامل الوحيد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في دراسة تجربة المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء قبل وبعد 2011؟

تعتمد هذه الأطروحة على عنصرين أساسيين لدراسة الوضع الهش للمهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء المقيمين في تونس: عنصر عام يتعلق بكل من الديناميكيات الداخلية والخارجية

---

[18] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 .http://ftdes.net/rapports/subsahrianstates.en.pdf, p.2

[19] مساكني

[20] نفس المرجع، ص 28

[21] Terre d'Asile-Tunisie "المركز الاجتماعي والقانوني، تقرير الأنشطة للثلاثي الأول من سنة 2018" (دار الحقوق والهجرة، 2018) -https://maison migrations.tn/images/RA_annuel_Permanence_sociale_premier_semestre_2018_final__.pdf, p.8.

[22] المعهد الوطني للإحصاء " التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2014: المؤشرات الرئيسية" (المعهد الوطني للإحصاء 2015) .http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rgph-chiffres-web_0.pdf, p.34

[23] مصطفى نصراوي "العمال المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب" القراءة الأوروبية للهجرة الدولية 33 المجموعة 33 عدد 4 (01 ديسمبر 2017) ص ص 78 – 159

[24] انظر المرفقات (عدد1) للاطلاع على معطيات مفصلة فيما يخص عدد المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء المقيمين في تونس

[25] وكالة تونس افريقيا للانباء ومركز ويب ماناجر WMC "تعد تونس أكثر من 2700 لاجئ وطالب لجوء وافدين من سوريا وافريقيا جنوب الصحراء" مركز واب ماناجر Web Manager Center، 27 نوفمبر 2019 قسم. افريقيا -https://www.webmanagercenter.com/2019/11/27/441796/la-tunisie-compte plus-de-2700-refugies-et-demandeurs-dasile-venus-dafrique-subsaharienne-et-de-syrie/.

[26] نفس المرجع

[27] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – سجل الحقائق، تونس، فيفري 2020، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (فيفري 2020) https://data2.unhcr.org/en/documents/download/74655

لاعتماد المقاربة الأمنية في سياسات الهجرة في البلاد، وعنصر محدد يتعلق بالعنصرة للمهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء بدول المغرب الكبير. يهدف كلا العنصرين الى توضيح مدى هشاشة وضع المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء وتوضيح كونهم الفئة الأكثر ضعفا من جميع فئات المهاجرين في تونس.

تنطلق الأطروحة أولا من فكرة تواصل تبني تونس للمقاربة الأمنية التي يفرضها تصدير حدود الاتحاد الأوروبي بعد سنة 2011، ما انجر عنه تجريم الهجرة. ولكم هذه المقاربة، كما هو الحال خلال جميع المسارات الانتقالية، دائمة التعديل لتتلاءم مع المصالح المحلية المتعلقة أساسا بإضفاء الشرعية والتحكم[28]. اما نتائج التعامل الأمني مع الهجرة فتبدوا في غاية الوضوح على المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء في تونس.

ثانيا، لا يقتصر تقييم وضعية هؤلاء المهاجرين كوضعية فائقة الهشاشة على عنصر اعتماد المقاربة الأمنية في التعامل مع الهجرة اذ يكشف هذا العمل كذلك عن الديناميكيات العنصرية في التعامل مع المهاجرين ذوي الأصول الافريقية الصحراوية، استنادا على ما ورد في كتاب "استشراق" لإدوارد سعيد[29] وأعمال مصطفى الميري حول العنصرة[30].

سيتم استخدام مصطلح "مهاجر من جنوب الصحراء" في إشارة للمهاجرين الافارقة ذوي البشرة السوداء ومصطلح "مهاجر غير نظامي" في إشارة للمهاجرين لأسباب اقتصادية وطالبي اللجوء.

1. الإطار النظري والمنهجية:

تسعى هذه الدراسة الى أن تجمع بين عديد التخصصات وتهدف الى دراسة الحضور الافريقي جنوب الصحراء في تونس سواء خلال فترة حكم بن علي أو إثر انطلاق المسار الانتقالي الديمقراطي بعد 2011 بالاستناد الى أسس متعددة. فيما يخص موقف الدولة، سيمثل مفهوم الوكالة في كتابات العلاقات الدولية النظرية الأساسية لهذا العمل من أجل فهم إدارة السلطات للقيود والعراقيل الخارجية – توجه الاتحاد الأوروبي المتزايد نحو سياسات تصدير الحدود – والاعتبارات الداخلية في التعامل مع هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء. اما فيما يخص الميز العنصري، فسيمثل كتاب "الاستشراق" لإدوارد سعيد وأعمال مصطفى الميري (كما ذكرنا سابقا) حجر الأساس من أجل فهم عدم الارتياح التونسي لذوي البشرة السوداء عموما، وتاريخ نشأة هذا الشعور وتطوره. وسيحاجج الكاتب من منطلق طبيعة مرحلة ما بعد الاستعمار بأن تونس، كالدول المجاورة لها، تعاني من

[28] اميتاف اشاريا Amitav Acharya "كيف تنتشر الأفكار: لمن تعود المعايير المهمة؟ تمركز المعايير والتغيير المؤسساتي في التوجه الإقليمي الاسيوي" المنظمة الدولية 58 عدد 2 (2004) ص ص 75 – 239

[29] ادوارد سعيد "استشراق" مجموعة البطريق للنشر (Penguin Random House) Penguin Modern Classics المملكة المتحدة 2003

[30] مصطفى الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة" علم الاجتماع والمجتمعات 50 عدد 2 (2018) ص 101 https://doi.org/10.7202/1066815ar.

استشراق مكبوت وحالة انكار للعنصرية. سأسعى الى تطوير هذه المقاربة من خلال طريقة تعامل كل من المجتمع والمؤسسات مع المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء.

سأعرض كذلك تحليلا نقديا لمفهوم المهاجرين العابرين أو "الهجرة العابرة" بالاعتماد على مصطلح "الانسان الملعون" (homo sacer)[31] لجورجيو اقمبان Giorgio Agamben لأوضح بأن صفة "العبور" ما هي إلا حجة لإبقاء بعض فئات المهاجرين في وضع اجتماعي واقتصادي وقانوني هش.

أولا، ستعتمد هذه الدراسة على معطيات وبيانات تم تجميعها من منظمات حكومية رسمية ومنظمات مجتمع مدني حول الحضور الافريقي جنوب الصحراء في تونس. يقوم المعهد الوطني للإحصاء بإدراج عدد الأجانب المقيمين في تونس في تقاريره السنوية كما تقدم بعض الدراسات التي يصدرها تحليلا دقيقا حول بعض فئات المهاجرين. رغم هذا، لا تتوفر أي دراسة حديثة أو بيانات رسمية حول المهاجرين غير النظاميين أو الفئات المستضعفة من المهاجرين.

ستعتمد هذه الدراسة كذلك على جملة من البحوث الكمية والنوعية التي أجرتها منظمات المجتمع المدني العاملة على ملف الهجرة، مع الاعتراف بمحدودية تمثيلية النماذج المدروسة المختلفة. ستتم مقارنة هذه المعطيات بالأحكام القانونية المنظمة لإقامة وعمل الأجانب في تونس لتفسير أسباب هذه القيود التي تمس المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص وغير عادل.

سيتم الاعتماد بشكل كبير على دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[32] المذكورة سابقا، لكونها العمل الأحدث والأكثر شمولا حول المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء المقيمين في تونس بصفة نظامية أو غير نظامية. اعتمدت هذه الدراسة على نموذج متكون من 962 مهاجر، اناثا وذكورا، واعتمدت صياغتها على دراسة استقصائية ونتائج استبيان متكون من أربعة محاور: خصائص المهاجرين الاجتماعية والديمغرافية، المسارات الفردية في بلد المنشأ، رحلة الهجرة وتجربة العيش في تونس وطموحات وآمال المهاجرين. تم توزيع الاستبيان بين شهري جوان وسبتمبر 2019 في فضاءات خاصة وعمومية. ومن الواجب الإشارة الى أن نتائج الدراسة المذكورة أعلاه تبقى محدودة لأنها لم تغطي سوى أربع ولايات من جملة 24 ولاية تونسية ولأن أغلب المجيبين على أسئلة الاستبيان من الطلبة الجامعيين والعاملين بصفة نظامية لتونس مما لا يخول تعميم وضعيتهم على وضعية جميع المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء في تونس. مع هذا، سنعتمد على هذه الدراسة لتوضيح الوضع الهش الذي يعم هذه الفئة من المهاجرين، وتعرضهم للتمييز العنصري مهما كان وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

[31] جورجيو اقامبان Giorgio Agamben، "الانسان الملعون: قوة السيادة والعيش على هامش الحياة "Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life جامعة ستانفورد 1998 2003=id?/title/books/org.sup.www://http.

[32] مساكني، " من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات"

2. التوجه المتزايد نحو اعتماد المقاربة الأمنية في السياسات التونسية للهجرة:

بدأت تونس في اعتماد المقاربة الأمنية في علاقة بالهجرة تدريجيا منذ الستينات[33]. أول القوانين المصادق عليها قضى باتخاذ إجراءات عقابية على المهاجرين غير النظاميين، ألا وهو القانون عدد 1968-0007 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس[34] ومرسومه التنفيذي. وقد تم سن هذا القانون في فترة زمنية كانت فيها ظاهرة الهجرة غير النظامية أقل أهمية بشكل ملحوظ[35]. لم ينتشر النهج الأمني في أرجاء العالم بعدُ في أواخر الستينات كما لم تتح الفرصة بعد للنظم الديكتاتورية ولا الديمقراطية لتوظيف الخطاب الأمني[36].

ورغم أن السياق العاملي شهد تطورات وتغييرات كبيرة منذ ذلك الوقت، الا أن قانون سنة 1968 لا يزال يُطبق الى حد الآن. العقوبات المسلّطة على الأشخاص العابرين للحدود بطرق غير نظامية، أي دون وثائق سفر أو عبر التسلل من خلال نقاط عبور غير رسمية أو دون تأشيرة، تعتبر متساهلة ومخففة الى حد ما اذ تتراوح فترة العقوبة بالسجن من 15 يوما الى سنة واحدة بالإضافة الى دفع غرامة مالية بسيطة[37]. تشدد هذه العقوبات في حال تعلق الأمر بتزوير وثائق سفر ويمكن أن تصل الى السجن لمدة ثلاثة سنوات[38].

مع توقيع أول اتفاقية إعادة قبول مع إيطاليا[39] سنة 1998 – والتي تتطبق على التونسيين كما على مواطني دول العالم الثالث العابرين من تونس[40] – أصبحت تونس واحدة من مناطق أوروبا "العازلة"، وهي مناطق تأمينية تفصل بين الغرب وافريقيا لمحاربة الهجرة غير النظامية[41]. في أوائل التسعينات، صارت تونس جزءا لا يتجزأ من عملية تصدير الحدود الأوروبية، وهي عملية اعتمدتها ولا زالت تعتمدها الدول الغربية – أي الدول المستقبلة لوفود الهجرة غير النظامية من دول الجنوب تقليديا – لتكليف دول شمال افريقيا بتشديد المراقبة على حدودها[42].

---

[33] منية بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس" المغرب الكبير في مواجهة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء – الهجرة الخارجية مع الهجرة الداخلية (KARTHALA Editions 2009) ص ص 78 – 267

[34] مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 1968-0007 المؤرخ في 08 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1968) https://www.refworld.org/pdfid/54c25b2b4.pdf.

[35] منية بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[36] بن عنتر" عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة"

[37] لا تتجاوز 120 دينار تونسي أي ما يعادل 46 أورو حاليا

[38] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[39] منية بن جميع وسهيمة بن عاشور "التعبئة من أجل اصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس" (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، 2014) https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2015/07/REMDH_CETUMA_Monia-BJ_Souhayma-BA_Plaidoyer_r--forme-des-lois-sur-la-migration-les---trangers-et-la-nationalite_fr-2.pdf.

[40] باستثناء مواطني دول الاتحاد العربي المغاربي مما يعني بان الاتفاقية تخص التونسيين والأفارقة الصحراويين على وجه الخصوص

[41] بن عنتر" عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة"

[42] نفس المرجع

ومن الواضح بأنه لم يكن من المفترض الإعلان عن هذه الاستراتيجية الجديدة بما أنه لم يتم ادراج اتفاقية إعادة القبول بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية[43]. وقد ورد عن منية بن جميع في عملها بأن هذه الإجراءات اتُخذت بشكل مفاجئ وفظ مما لا يسمح بتقديمها للعموم بشكل مباشر[44]. وقد تم تبني الاتفاقية بالاعتماد على "إجراءات مبسطة"، وذلك عن طريق الالتفاف على الموافقة البرلمانية[45] المطلوبة عادة للتوقيع على الاتفاقيات الدولية[46]. يرى الباحث كاسارينو (Cassarino) بأن ظاهرة تفادي متابعة الإجراءات الرسمية في توقيع الاتفاقيات الثنائيات قد ارتفعت منذ التسعينات وهو ما يزيد غموض هذه الاتفاقيات[47]. تنص النقطة الخامسة من الاتفاقية على منع إيطاليا من اللجوء الى الترحيل الجماعي وذلك لتفادي الحملات الإعلامية والحفاظ على كرامة المهاجرين المرحلين[48] على الرغم من أنه يصعب استيعاب كيفية حفاظ عمليات الترحيل المضيقة أو الفردية على كرامة المهاجرين على عكس الموسعة منها. وأشارت الباحثتان بن عاشور وبن جميع الى أن هذه الاتفاقية تمثل انتهاكا واضحا لمبدأ عدم الترحيل القسري من الجانب الايطالي والحق في مغادرة الوطن من الجانب التونسي[49] كما انها تقتضي مراقبة صارمة على الحدود وتأسيس مراكز احتجاز لمنع المهاجرين، التونسيين منهم وغير التونسيين، من مغادرة البلاد[50].

ولعل أقسى تحول لسياسات الهجرة في تونس يتعلق بمعاقبة مساعدة المهاجرين غير النظاميين، سواء الوافدين الى البلاد والمغادرين لها. يعاقب[51] قانون 1968[52] أساسا الأفراد الذين يساعدون، أو يحاولون مساعدة المهاجرين غير النظاميين الوافدين والمغادرين والمقيمين أو العابرين لتونس سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة. أشارت الباحثة بن جميع[53] الى كلاسيكية هذا النوع من العقوبات الذي يعاقب المساعد على تنفيذ المخالفة بنفس صرامة عقوبة منفذها المباشر، ومع ذلك فقد صنفت المجلة التأديبية والجزائية البحرية منذ إصدارها سنة 1977[54]

---

[43] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[44] نفس المرجع

[45] تمت المصادقة على الاتفاقية بعد مشاورات مضيقة وسرية داخل المجلس وهو أمر غير شائع خلال فترة الحكم الديكتاتوري للنظام السابق. يعود الأمر لشدة قساوة العقوبات التي تشرع لها الاتفاقية وعنوانها المحبط الذي لا علاقة له بمحتواها اذ لم يرد فيها سوى القليل من النقاط المتعلقة بإجراءات استخراج وثائق السفر كما أشار العنوان.

[46] Migreurop، "وثائق البلدان – إيطاليا" (2013) http://www.migreurop.org/IMG/pdf/fiche_pays_italie.pdf

[47] هيفاء مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟" موقع انكيفادا Inkyfada، مارس 2020
/https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financements-ue-tunisie-migration

[48] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[49] منية بن جميع وسهيمة بن عاشور "التعبئة من أجل اصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس"

[50] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[51] بالسجن لفترة تتراوح بين شهر وسنة واحدة وبغرامة مالية تتراوح قيمتها من 6 الى 120 دينار تونسي (ما يعادل من 2.3 الى 4.6 أورو)

[52] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 0007-1968 المؤرخ في 08 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس

[53] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[54] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "المجلة التأديبية والجزائية البحرية" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1977)
https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/88040/100558/F1260683681/TUN-88040.pdf

مساعدة المهاجرين غير النظاميين كمخالفة مفردة، يُتخذ القرار بشأن عقابها بشكل منفصل عن المخالفة الأساسية، ألا وهي محاولة الهجرة بطريقة غير نظامية.

مع حلول سنوات الألفين، تم اتخاذ منعطف جديد في تجريم الهجرة مع سن قانون 2004[55] المعروف والذي اتبع نفس التمشي الذي يُجرم المساعدة على الدخول ومغادرة البلاد بطريقة غير نظامية بشكل مستقل مع تعديل واستكمال[56] قانون 1975 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر[57]. مع ان هذا القانون يتوجه أساسا لمكافحة التهريب، الا أنه وقع توظيفه بشكل كبير لمعاقبة المهاجرين والأشخاص الذي قاموا بمساعدتهم[58]. حاجج الباحث حمزة المدب بأن هذا القانون سمح لنظام بن علي باستظهار عزمه على مكافحة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا كما سمح له في الوقت ذاته بتشديد المراقبة على بعض فئات المجتمع المتأرجحة على الخط الفاصل بين الشرعية وغيابها[59]. تطور الخوف من الهجرة غير النظامية على الصعيد الرسمي وساهم في بلورة سياسة حكومية ما انفكت تدعم وتتجه نحو الجانب الأمني من الحوكمة وهو ما ساعد النظام الاستبدادي لبن علي على احكام المراقبة على المجتمع واضفاء الشرعية على القوانين المحلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي[60]. لطالما استخدمت مختلف الأنظمة مهما كانت طبيعتها الى هذه الأداة الرائعة، المتمثلة في اعتماد الخطاب الأمني لتبرير القمع البوليسي وحالة الطوارئ التي لا تنتهي[61]. [62]

يمكن تفسير الدافع الأساسي لقانون 2004 على أنه تصنيف للمهاجرين خارج نطاق القانونية، وبالتالي إضفاء الشرعية على المعاملة اللاإنسانية. في هذه الحالة، يجدر الإشارة الى أن القانون يفتقر إلى أي تدابير وقائية مهما كان نوعها لحماية المهاجرين العاملين بشكل غير نظامي، فضلاً عن غياب أي إمكانية لهم لتسوية أوضاعهم[63]. ورغم أن بن علي سن هذا القانون في الأساس سعيا لإبداء تعاونه مع الجهات الفاعلة الاوروبية[64]، الا أن مختلف الأحكام خدمت مصالحه[65] اذ منح هذا القانون صلاحيات قمعية غير خاضعة للمراقبة للسلطات المحلية باسم المقاومة "المقدسة" للهجرة غير النظامية وشبكات التهريب ويشمل الأمر جميع أنواع المساعدة على الهجرة، بغض النظر عن

---

[55] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2004) http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2004/2004F/011/TF200461.pdf

[56] مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

[57] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 40 – 2075 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1975) https://www.refworld.org/docid/3ae6b54e8.html

[58] جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي"

[59] حمزة المدب "الركض أو الموت: سباق "الخبزة" والهيمنة في الحياة اليومية في تونس خلال عهد بن علي" (أطروحة، معهد العلوم السياسي، باريس – 2012) http://www.theses.fr/2012IEPP0030, p. 389

[60] المدب، ص.389

[61] حالة الطوارئ متواصلة في تونس منذ إعلانها في 2015 اثر حصول عمليتين ارهابيتين -https://www.lefigaro.fr/flash-actu/2019/03/07/97001 20190307FILWWW00084-la-tunisie-prolonge-encore-l-etat-d-urgence-d-un-mois.php.

[62] بن عنتر" عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة"

[63] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر"

[64] بن خليفة "الهجرة غير النظامية في تونس بعد 14 جانفي 2011. اشكالية المفقودين: السلطات العمومية والمجتمع المدني"

[65] المدب "الركض أو الموت" ص.287

الأساس المنطقي او السياق، حيث يتم تجريم حتى المساعدة الإنسانية التطوعية سواء كانت فردية أو منظمة. يدين هذا القانون المنظمات الإنسانية أو الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو أي شخص آخر يقوم بمساعدة المهاجرين غير النظامين، بالضبط كما يدين المهربين وشبكات التشغيل غير النظامية[66]. ساهم هذا القانون بذلك في تمكين النظام من تقييد عمل منظمات المجتمع المدني المحلية وتبرير عدم دخول المنظمات الدولية إلى البلاد[67]. ويرى سالفاتور باليدا (Salvatore Palidda) بأن تجريم مساعدة المهاجرين غير النظاميين، حتى التطوعية الإنسانية منها، يهدف إلى عزل المهاجر عن بيئته الاجتماعية وحرمانه من أي تواصل انساني بشري، وبالتالي وضعه بشكل دائم على هامش المجتمع[68].

تم التصويت على القانون بعد وقت قصير من مصادقة تونس على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود[69]. وبالتالي، اتخذت الدولة نفس الإجراءات القمعية المطبقة حسب القانون المعاقب للجرائم المخلة بالنظام العام والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ضد الهجرة غير النظامية[70].[71] بالتالي، تم ترسيخ الربط بين الهجرة والإرهاب والجريمة عبر الوطنية في عام 2004، وذلك من خلال السماح وتبرير جميع الانتهاكات التي تطال المبادئ العامة لقانون العقوبات والهادفة إلى منع التعسف وضمان حقوق الإنسان الأساسية[72]. أُتيحت اذن الفرصة لنظام بن علي لتطبيق نظام قمعي بنسق متصاعد ولتأسيس دولة بوليسية على نطاق واسع، والتي قلما تحملت مسؤولية انتهاكات نظرائها الغربيين المستمرة لحقوق الإنسان، هؤلاء الذين كان من المفروض أن يكونوا أكثر المدافعين والناشرين لمبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[73]. يميل التسلسل الهرمي للمعايير التي توازن بين مقتضيات الديموقراطية والمقتضيات الأمنية بوضوح لصالح الكفة الثانية.[74]

---

[66] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[67] فاسا باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[68] سالفاتور باليدا (Salvatore Palidda) "مقدمة: قراءة نقدية للهجرة: إعادة التفكير في الهجرة كحركة إنسانية بالمتوسط" (دار النشر كارتالا Karthala، 2011 https://www.cairn.info/migrations-critiques--9782811104054.htm

[69] رئاسة الجمهورية التونسية، قانون عدد 777-2003 المؤرخ في 31 مارس 2003، المتضمن للمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2003) https://legislationsecurite.tn/sites/default/files/lois/D%C3%A9cret%20n%C2%B02003777%20du%2031%20mars%202003%20%28fr%29.pdf

[70] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 26- 2015" المؤرخ في 7 اوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2015) http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/tf2015261.pdf.

[71] منية بن جميع وسهيمة بن عاشور "التعبئة من أجل اصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس"

[72] نفس المرجع

[73] بيار بلافي Pierre Blavier، "الأصل الاجتماعي للثورة التونسية: التوسع المدرسي، البطالة والتفاوت الجهوي"

[74] نفس المرجع

الى جانب ذلك، اتسع نطاق التمييز القانوني بين الأجانب والمواطنين التونسيين[75] حيث لا يمكن للمهاجر غير النظامي في تونس تسوية وضعه أو الحصول على تصريح إقامة في أي حال من الأحوال[76] ويتعرض تلقائيًا لإجراءات الترحيل، باستثناء اللاجئين بموجب اتفاقية جنيف[77] لعام 1951، نظريا[78]. المهاجرون النظاميون كذلك معرضون للترحيل في حال مثلوا خطرا على النظام العام[79]، وهو مصطلح قانوني غامض تم استخدامه تاريخيًا لأغراض قمعية،[80] وفي حين يسمح هذا القانون باللجوء الى المحكمة الإدارية[81]، فانه لا يمكن الاستئناف. ومع ذلك، لا يُتاح للمهاجرين الخاضعين لقرار الترحيل الوقت الكافي لبدء إجراء قانوني حيث يتم تنفيذ الطرد على الفور، أو في غضون ثمانية أيام في حالة مصادرة تصريح الإقامة[82].

3. المكانة الأوروبية في تونس بعد 2011: الحوافز والضغوطات والتناقضات

على الرغم من تردده في البداية، تعهد الاتحاد الأوروبي منذ 2011 بدعم التحول الديمقراطي في تونس من خلال برامج مختلفة[83]. مع ذلك، فإن الازمة الأوروبية للهجرة[84] لعام 2015 إلى جانب الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينتين تونسيتين في نفس العام[85] عززت المخاوف الغربية فيما يتعلق بمواجهة التدفق المتزايد للهجرة غير النظامية واللاجئين، ووضعت معالجة مسألة الهجرة على رأس جدول أعمال الاتحاد الأوروبي[86]. وعلى الرغم من أن تصدير الحدود الأوروبية بدأ بالفعل في أوائل التسعينيات، إلا أن الباحثات يحاججن بأن ثلاث توجهات رئيسية لهذه السياسة ظهرت في عام 2015: (1) توسيع منطقة الجوار الأوروبي لتشمل الدول المجاورة لسوريا وجميع القارة الأفريقية، (2) تعزيز الربط بين المساعدات التنموية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات هجرة قاسية في

---

[75] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[76] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر"

[77] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[78] الفصل 39 من قانون 1975 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر. سيتم تحليل هذه النقطة وشرحها بالتفصيل لاحقا

[79] مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر"

[80] المدب "الركض أو الموت" ص.390

[81] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[82] نفس المرجع

[83] مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

[84] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "2015: سنة الأزمة الأوروبية في علاقة باللاجئين" وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015 .https://www.unhcr.org/news/stories/2015/12/56ec1ebde/2015-year-europes-refugee-crisis.html

[85] BBC News بي بيس ي نيوز " سجن متشددين على خلفية الهجمات على تونس في سنة 2015" 2019 اسكوتلندا

[86] ان كوك وانات وبير وايزابيل ورنفلز Anne Koch, Annette Weber, and Isabelle Werenfels "منتفعون من الهجرة؟- الدول الاستبدادية في افريقيا والتعامل الأوروبي مع شان الهجرة" المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن، ورقة بحثية 4، 2018، ص.9.

البلدان المستقبلة، (3) إعادة تموضع الدول القومية الأوروبية كجهات فاعلة حاسمة في علاقة بالمساعدات التنموية ولا سيما من خلال منظمات التنفيذ الوطنية[87].

نظرًا لأن الترويج لطرق الهجرة القانونية يتجاوز صلاحيات الاتحاد[88]، فهناك توجه متصاعد نحو تعويض الأهداف غير المحققة فيما يخص الهجرة النظامية بتحفيز البلدان المصدرة للمهاجرين من خلال الحوافز المالية، ولا سيما من خلال الترويج لصندوق استثماري بقيمة 44 مليار اورو بحلول عام 2020 تسمى خطة الاستثمار الخارجي[89]. في إطار الحوارات الإقليمية، هناك تركيز واضح على القارة الأفريقية باعتبارها الهدف الأكثر صلة بسياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة[90]. وبالتالي، وفي إطار المقاربة العالمية للهجرة والتنقل (GAMM) - الإطار الشامل المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي فيما يخص سياسة اللجوء والهجرة الخارجية - تُمنح الأولوية للشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتشغيل وعملية "الرباط" منذ عام 2005[91]. وتمثل تونس طرفا فيما سبق ذكره.[92]

منذ سنة 2016، استثمر الاتحاد الأوروبي 58 مليون اورو في البلاد من خلال ثلاثة صناديق مختلفة مرتبطة بالهجرة: صندوق الاتحاد الأوروبي الانمائي للطوارئ لصالح افريقيا (EUTF) الذي تم إنشاؤه في عام 2015 لتعزيز الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وظاهرة النزوح في افريقيا[93]؛ صندوق اللجوء والهجرة والاندماج[94] (AMIF)؛ وأداة سياسة الجوار الأوروبية الإقليمية[95] (ENP)[96]. هذه المساهمات لا تأخذ في عين الاعتبار الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأوروبية وتونس، ولا استثمارات المساعدة الإنمائية الأخرى أو برامج مكافحة الإرهاب التي تنطوي على جوانب تخص الهجرة[97]: " تمويلات وبرامج وجهات ممولة يتم حشدها لتحقيق الهدف الذي يصعب تحقيقه"، كما أشار تحقيق صحفي في النيجر بشأن تخصيص تمويلات الأوروبية للشؤون

---

[87] نفس المرجع

[88] نفس المرجع

[89] المفوضية الأوروبية "وثيقة حقائق: ما هو مخطط الاتحاد الاوروبي للاستثمار الخارجي" (2017) -https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/update4_jan20_factsheet_eip_en_0.pdf

[90] المفوضية الأوروبية "المقاربة العامة للهجرة والتنقل" (المفوضية الأوروبية 2018) -https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/global-approach-to-migration_en

[91] المفوضية الأوروبية "المقاربة العامة للهجرة والتنقل"

[92] المنظمة العالمية للهجرة "الشراكة بين افريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتشغيل" 24 أوت 2016 -https://www.iom.int/africa-eu-partnership-migration-mobility-and-employment-mme

[93] المفوضية الأوروبية " صندوق الاتحاد الأوروبي الانمائي للطوارئ لأفريقيا – المهمة"، 2015 https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/content/homepage_en

[94] المفوضية الأوروبية " صندوق اللجوء والهجرة والاندماج" شؤون الهجرة والشؤون الداخلية – 6 ديسمبر 2016 -https://ec.europa.eu/home-affairs/financing/fundings/migration-asylum-borders/asylum-migration-integration-fund_en

[95] المفوضية الأوروبية "أداة سياسة الجوار الأوروبية الإقليمية" 6 ديسمبر 2016 -https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en

[96] هيفاء مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟" انكيفادا، مارس 2020 -https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financements-ue-tunisie-migration

[97] مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

المتعلقة بالهجرة[98]. ما هو مؤكد هو أن الاتحاد الأوروبي قد استثمر مجموع 2.5 مليار أورو في تونس منذ سنة 2011[99].

تصدر اغلب التمويلات من الصندوق الاستئماني للطوارئ وهو ما نددت به عديد المنظمات ومنها منظمة "أوكسفام" لكون التمويلات الصادرة عن هذا الصندوق تتوجه عادة وفي أغلبها لدعم الإجراءات الأمنية ومراقبة الحدود. أشار تقرير منظمة أوكسفام لسنة 2017 إلى التناقض بين الخطاب الرسمي للاتحاد الأوروبي[100] الذي يهدف إلى "تعزيز الهجرة النظامية وقنوات التنقل من البلدان الأوروبية والأفريقية، وفيما بينها" و "تسهيل الهجرة والتنقل بشكل آمن"، وتمويلات الاتحاد الأوروبي الموجّهة أساسا تجاه الاحتجاز والسيطرة[101].

الرسم البياني1: استثمارات الاتحاد الأوروبي في تونس فيما يتعلق بالهجرة من سنة 2016 إلى سنة 2019[102]

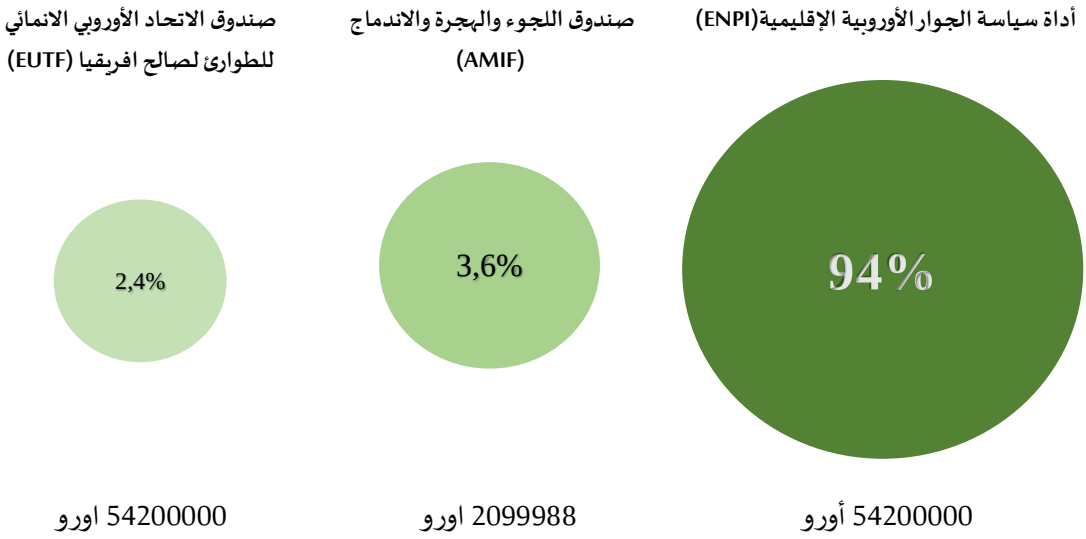

[98] مايتي فيرميولين، أجيبولا أمزات، وجياكومو زاندونيني، Maite Vermeulen, Ajibola Amzat, and Giacomo Zandonini "أوروبا تنفق المليارات لوقف الهجرة. حظا سعيدا لاكتشاف أين تذهب الأموال في حقيقة الامر، "المراسل ، 9 ديسمبر 2019 https://thecorrespondent.com/154/europe-spends-billions-stopping-migration-good-luck-figuring-out-where-the-money-actually-goes/20366228498-b2c9baad

[99] المفوضية الأوروبية ، "تونس - سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع" 2016 https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/tunisia_en

[100] إليز كيرفين ورفائيل شيلهاف، Elise Kervyn and Raphael Shilhav "حالة طارئة لمن؟ صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ لأفريقيا: طرق الهجرة والمساعدة الإنمائية في أفريقيا "(أوكسفام ، 2017) https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/bp-emergency-for-whom-eutf-africa-migration-151117-summ-fr.pdf

[101] نفس المرجع (تمت ترجمته من الفرنسية من طرف الكاتب)

[102] هيفاء مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟" تحصلت انكيفادا على البيانات من المفوضية الأوروبية في تونس في أكتوبر 2019

من بين المشاريع العديدة الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي في تونس، يعد برنامج إدارة الحدود في المغرب العربي (BMP Maghreb) الأعلى ثمنا على الاطلاق[103]. استثمر الاتحاد الأوروبي 20 مليون يورو لتوفير المعدات والتدريب لعمليات مراقبة الحدود التونسية، وهو ما يقارب ثلث الميزانية لبرنامج إدارة الحدود في المغرب العربي[104]. المشروع له هدف واضح: حماية الحدود البحرية ومراقبتها واحكام السيطرة عليها بهدف الحد من الهجرة غير النظامية[105]. يقوم المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة (ICMPD) بإدارة برنامج إدارة الحدود في المغرب العربي بالتعاون مع وزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة - الحرس الوطني والجمارك وما إلى ذلك -[106]. وبالإضافة إلى مهمته الرسمية التي تهدف إلى توفير دورات تدريبية "تقنية" للسلطات المسؤولة عن الهجرة، تهدف المقاربة التي يعتمدها المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة إلى أن يكون البرنامج "غير سياسي" و "محايد" في معالجته للهجرة، بما في ذلك محتوى التكوين الذي يقدمه خبراؤه للدول[107]. ترى الباحثة كاميل كاساريني Camille Cassarini أن اختيار هذا اللفظ الدلالي خطير جدا لأنه يزيل الطابع السياسي عن مسألة الهجرة، مما يوحي "بإدارتها" بطريقة "تقنية" بحتة وبوضع الجانب "التقني" لإدارة الحدود في المقدمة، يتم إخفاء البعد الأيديولوجي عن الأنظار[108].

كذلك، ارتفع دعم الدول الأوروبية المنفردة للسلطات التونسية المكلفة بإدارة الهجرة بعد سنة 2011 [109]. يتم إهداء المعدات إلى تونس بشكل فردي من قبل الدول الأوروبية في إطار الاتفاقيات الثنائية. في مجال مراقبة الحدود، تبرعت إيطاليا على سبيل المثال بعشرات القوارب في سنة 2011، واستثمرت حوالي 12 مليون اورو سنة 2017 لتطوير قوارب الحرس الوطني المخصصة للدوريات[110] وهو ما مكن لهذا البلد الأوروبي من التمتع بسيطرة كافية لإبرام أربع اتفاقيات إعادة قبول مع تونس بين عامي 1998 و2011. تستثمر ألمانيا كذلك بشكل متزايد في سياسات الهجرة في تونس، ولا سيما حدودها البرية اذ ساهمت بين سنتي 2015 و2016 في إنشاء مركز إقليمي للحرس الوطني وشرطة الحدود كما تساهم في تأمين الحدود التونسية الليبية من خلال توفير معدات المراقبة الإلكترونية[111]

---

[103] نفس المرجع

[104] "صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنازحين في إفريقيا"، تم الاطلاع عليه في 13 أفريل 2020 .https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/t05-eutf-noa-reg-07.pdf

[105] صندوق الاتحاد الأوروبي الانمائي للطوارئ لصالح افريقيا - برنامج إدارة الحدود في المغرب العربي، المفوضية الأوروبية في 9 أوت 2018 https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/regional/border-management-programme-maghreb-region-bmp-maghreb_en

[106] مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

[107] نفس المرجع

[108] حوار أجرته هيفاء مزلوط ممثلة انكيفادا، أنظر، مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

[109] مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟"

[110] نفس المرجع

[111] نفس المرجع

الرسم البياني 2: المجالات الرئيسية لاستثمارات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالهجرة في تونس ما بعد سنة 2015[112]

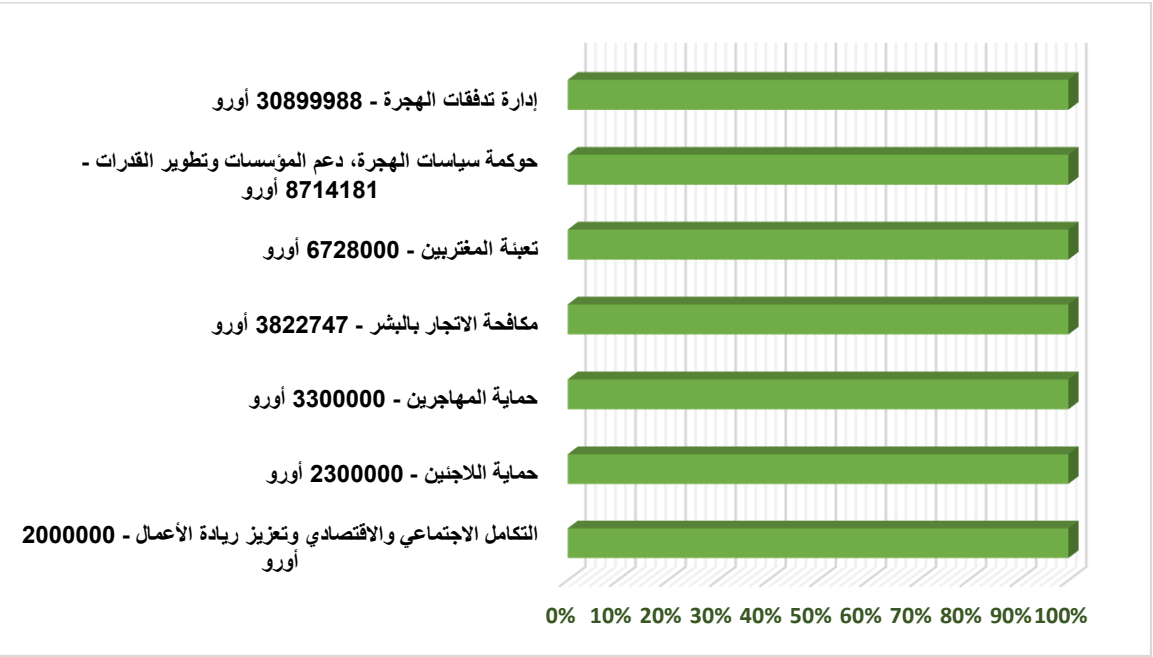

يسلط تقرير صادر سنة 2016[113] عن المديرية العامة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي الضوء على التناقض بين خطاب الاتحاد الأوروبي الذي يصر على إرادته في دعم تونس في انتقالها الديمقراطي منذ عام 2011 وممارساته التي تركز بشكل غير متناسب على البعد الأمني. يستنكر التقرير صيغة التعاون في مجال الهجرة والتي تركز على مكافحة الإرهاب وإدارة تدفقات الهجرة على الجانب الأوروبي بما يتعارض مع تطور خطابه حول توطيد سيادة القانون وضمان حقوق الإنسان المكتسبة بعد سنة 2011[114]. الرهانات عالية بالفعل بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك للدول القومية الأوروبية، فعلى الرغم من أن تونس كانت متعاونة في مجال الاستعانة بمصادر خارجية للحد من أدفاق الهجرة، إلا أنها رفضت باستمرار أن تكون جزءًا من برنامج الإنزال الإقليمي للمجلس الأوروبي[115]. ببساطة، يشير المشروع إلى نقل موقع عملية الفرز بين طالبي اللجوء المؤهلين والمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا لأسباب اقتصادية لتتولى سلطات دول شمال إفريقيا تنفيذ العملية على أراضيها[116].

---

[112] نفس المرجع

[113] المديرية العامة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي ، "سياسات الاتحاد الأوروبي في تونس ، قبل الثورة وبعدها" (البرلمان الأوروبي ، 2016) ، https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/578002/EXPO_STU%282016%29578002_FR.pdf.

[114] نفس المرجع

[115] فريديريك بوبين Frédéric Bobin ، "تونس في مواجهة الضغط الأوروبي بشأن قضية الهجرة" ، Le Monde ، 1 سبتمبر 2018 https://www.lemonde.fr/international/article/2018/09/01/la-tunisie-face-aux-pressions-de-l-europe-sur-le-dossier-migratoire_5348905_3210.html.

[116] بن عنتر" عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة"

4. الديمقراطية لمن؟ لا يزال المهاجرون غير النظاميون مقصيين من عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

تجريم الهجرة، أو ما وصفته ستومبف (Stumpf)[117] بالهجرة المجرمة، والكتابات التي تحدثت عنها لم تتغير بشكل جذري في تونس ما بعد سقوط النظام الاستبدادي، على الرغم من وجود محاولات متواضعة لتبني سياسات أكثر إنسانية في المراحل الأولى من عملية التحول الديمقراطي[118]. استمر انشار الخطاب الرابط بين الهجرة غير النظامية والإرهاب حتى بعد الثورة، بحجة أن رحلات الهجرة السرية تمثل فرصة للإرهابيين لاختراق مسارات التهريب، وتشكل تهديدات أمنية للبلد المستقبل لوفود المهاجرين.[119] أما مبرر الخطاب الثاني والذي يسود منذ عهد بن علي الى حد الآن، فيؤسس لأن الدافع الأساسي لمقاومة الدولة للهجرة غير النظامية هو منع الخسائر البشرية من خلال تفكيك شبكات التهريب، العدو الأول للدولة[120]. كلتا الروايتين، النابعتين عن طلبات أوروبية[121][122]، تم تبنيها وترسيخها من قبل السلطات التونسية.[123]

في عهد بن علي، اعتُبر المهاجرون غير النظاميون تهديدا أمنيا، وتم استخدام هذه الذريعة لحرمان طالبي اللجوء من الحماية[124] وبالتالي لم يتجاوز عدد اللاجئين المعترف بهم في تونس المائة لاجئ مما عكس رؤية السلطات على أرض الواقع والتي سوقت لتونس كأرض معادية لطالبي اللجوء.[125] بعد الثورة، مثلت قضية الهجرة محورا هاما في النقاشات العامة، ولا سيما بسبب نشاط عائلات الحراقة التونسيين المفقودين في البحر[126] وقد أتاحت لهم عديد المنظمات فضاء للتعبير عن مطالبهم على نطاق واسع، وخاصة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمركز

---

[117] جوليات ستومبف Juliet Stumpf "أزمة الهجرة المجرمة: المهاجرون، الجريمة وسيادة السلطة" مراجعة قانونية عن الجامعة الأمريكية 56، عدد2 (2006) ص ص 367-419

[118] جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي"

[119] أحمد ادريس "تونس ومنطقة حوض المتوسط في مواجهة تحديات امنية" المركز المتوسطي والدولي للدراسات، 2016 http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ang.pdf.

[120] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[121] فرونتاكس Frontex (الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي) الدراسة السنوية لتقييم المخاطر 2017 http://frontex.europa. eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2017.pdf

[122] المفوضية الأوروبية، "بيان مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس. تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس ". 2016 - https://op.europa.eu:443/en/publication-detail/-/publication/af317533-8623-11e6-b076-01aa75ed71a1/language-en

[123] بوبكري "الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011"

[124] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس"

[125] بوبكري "الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011"

[126] نتالي جان دوتي "تونس: لا تغيير في سياسات الهجرة بعد مرور ثمانية سنوات عن الثورة" 2019 https://www.cncd.be/Tunisie-Huit-ans-apres-la

التونسي للهجرة واللجوء (CeTuMa).[127] ومع ذلك، سرعان ما تلاشى الزخم الإنساني للثورة في ظل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الأوروبية وكذلك الوطنية، على الرغم من انضمام الدولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين[128] منذ سنة 1957[129] وبروتوكولها لسنة 1967[130] منذ سنة 1968.[131] هذا وقد عزز تصاعد الهجمات الإرهابية، ولا سيما هجمات 2015[132] المميتة المذكورة أعلاه بالتوازي مع استمرار واحتدام النزاع الليبي، الخطاب المفيد بأن الهجرة غير النظامية هي فرصة للإرهابيين للتسلل إلى البلاد[133]. وهكذا تمكنت السلطات من تحويل المسألة من محاربة المهاجرين إلى صراع ضد المهربين وعزم على ضمان حماية التونسيين، في استمرار للاستراتيجية المعتمدة من طرف النظام البائد.[134] الى حد اليوم، يبقى تجاهل تونس لحقوق المهاجرين حقيقة واقعة حيث لا تزال البلاد تفتقر إلى نظام لجوء فعال. وعلى الرغم من تسجيل حق اللجوء لأول مرة في المادة 26 من دستور 2014[135] لم يقع سن أي قانون لتجسيد هذا الحق، على الرغم من المطالب المتعددة التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني واللاجئين أنفسهم.[136] وقد تم تقديم مشروع قانون إلى مجلس الشعب، لكن لا توجد إرادة سياسية لمنحه الأولوية، بما انه قد يعيق نوعا ما الجهود الأوروبية للاستعانة بمصادر خارجية لتحديد اللاجئين في تونس.[137]

خلال عهد بن علي[138] وبعد الثورة[139]، سمحت السلطات التونسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإدارة عمليات اللجوء من خلال تحديد وضع اللاجئ (RSD) على أساس بعض

---

[127] رياض بن خليفة "الهجرة غير النظامية في تونس بعد 14 جانفي 2011. اشكالية المفقودين: السلطات العمومية والمجتمع المدني" الانسان والهجرة. المجلة الفرنسية للمراجع حول ديناميكيات الهجرة عدد 1303 (2013) ص ص 88 - 182

[128] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، 1967 1951) https://www.unhcr.org/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html.

[129] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الدول الاطراف في اتفاقية سنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكولها لسنة 1967" (31 ديسمبر 2004) https://www.unhcr.org/fr/4ad2f34fe.pdf

[130] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين"

[131] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الدول الاطراف في اتفاقية سنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكولها لسنة 1967" (31 ديسمبر 2004)

[132] BBC News بي بي سي نيوز " سجن متشددين على خلفية الهجمات على تونس في سنة 2015" 2019 اسكوتلندا https://www.bbc.com/news/uk-scotland-47183116.

[133] ادريس "تونس ومنطقة حوض المتوسط في مواجهة تحديات امنية"

[134] جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي"

[135] المجلس التأسيسي، الجمهورية التونسية "دستور الجمهورية التونسية" (المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2014) http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf, p.6

[136] دوتي "تونس: لا تغيير في سياسات الهجرة بعد مرور ثمانية سنوات عن الثورة"

[137] بوبين Bobin "تونس في مواجهة الضغوط الاوروبية فيما يتعلق بملف الهجرة"

[138] فيرونيك بلانز بوساك Véronique Planes-Boissac، "دراسة حول الهجرة واللجوء في دول المغرب العربي: الأطر القانونية والإدارية غير الملائمة لا يمكن أن تضمن حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء" (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان EMHRN، 2010) https://www.refworld.org/docid/515018942.html.

[139] وزارة الخارجية الأمريكية ، "التقارير الدولية لسنة 2018 حول ممارسات حقوق الإنسان: تونس" (2019) https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/tunisia/.

الاستثناءات المنصوص عليها في قانون 1975 [140]في إطار اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 [141].[142] وقعت وكالة اللاجئين اتفاقية مع الدولة في سنة 1992 ليتم الاعتراف بها كالطرف الوحيد اللذي يحدد وضع طالبي اللجوء، كما تم توقيع اتفاقية مماثلة في سبتمبر 2011.[143] بالتالي، من الناحية النظرية، يحق للمهاجرين غير النظاميين التماس الحماية في مكتبي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلاد ولكن في الواقع، اعتمدت تونس ما قبل الثورة وما بعدها على استراتيجيتين لمنع طالبي اللجوء من ممارسة حقهم. وتتمثل الاستراتيجية الأولى في إعادة المهاجرين إلى الحدود أو احتجازهم لمنعهم من الوصول إلى مكاتب المفوضية[144] أما الاستراتيجية الثانية فتستهدف عمل منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يساعدون المهاجرين في المرحلة الإجرائية لتحديد وضع اللاجئ.[145] فيما عدى منع المهاجرين جسديا من طلب اللجوء، فإن أحكام المادة 25 من قانون 1968[146]وكذلك قانون 2004[147]لا تفرق بين المهربين والمتطوعين الذين يقدمون المساعدة الإنسانية للمهاجرين، بما في ذلك مقدمي الرعاية الطبية.[148] يجرّم قانون [149]2004 كذلك عدم الابلاغ عن المهاجرين غير النظاميين وعن أي شخص يساعدهم مهما كان نوع المساعدة، ويشمل ذلك المختصين (من أطباء ومحامين وغير ذلك) الذين يتوجب عليهم ابلاغ السلطات بأماكن المهاجرين وكل المعلومات التي يعرفونها عنهم.[150] هذا التجريم المزدوج لازال يعيق بشدة عمل المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة للمهاجرين غير النظاميين في مسارات لجوئهم [151] ويقلص بالتالي من فرص المهاجرين في تلقي أي نوع من أنواع المساعدة. من خلال إلزام هذه المنظمات بالإبلاغ عن المهاجرين غير النظاميين، يعمق هذا القانون هشاشة هذه الفئة

---

[140] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية (القانون عدد 40 – 1975 لسنة 1975 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1975) https://www.refworld.org/docid/3ae6b54e8.html

[141] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين"

[142] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[143] فيرونيك بلانز بوساك، عمر بوبكري وحسن بوبكري " الهجرة واللجوء في دول المغرب العربي: ملف حقائق: تونس" (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسانEMHRN 2012) https://www.refworld.org/docid/514d78422.html

[144] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[145] نفس المرجع

[146] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 0007 – 1968" المؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بوضع الأجانب في تونس

[147] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 2004) .http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2004/2004F/011/TF200461.pdf

[148] منية بن جميع وسهيمة بن عاشور "التعبئة من أجل اصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس" (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، 2014) https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2015/07/REMDH_CETUMA_Monia-BJ_Souhayma-BA_Plaidoyer_r--forme-des-lois-sur-la-migration-les---trangers-et-la-nationalite_fr-2.pdf

[149] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر(الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 2004) http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2004/2004F/011/TF200461.pdf

[150] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين: بعثة إلى تونس "، 2013 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/G1313539.pdf

[151] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

ويدفعهم الى الحذر الشديد في البحث عن المساعدة النادر وجودها اصلا. في نهاية المطاف، فرص اللاجئين في النجاح في استكمال إجراءات تحديد وضع اللجوء التي تؤثر عليها كل هذه السياسات قليلة للغاية[152].

"الهجرة المجرمة" تمثل الأساس الذي يمكن الدولة من منع طالبي اللجوء من طلب الحماية.[153] من خلال الانتقائية من بين القوانين المتناقضة – لا سيما التشريعات التي تجرم الهجرة وتوقيع تونس لاتفاقية اللاجئين - تمكنت تونس من تمهيد الطريق لممارسات غير قانونية لمنع المهاجرين غير النظاميين المحتجزين من طلب المساعدة لدى وكالة اللاجئين[154]. حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي المنظمة الوحيدة التي يُسمح لها بدخول مراكز الاحتجاز في ظل النظام الاستبدادي السابق، من وجود أجانب محتجزين على خلفية مخالفات الهجرة غير النظامية، ولو أنها لم تقدم ارقاما دقيقة لعدد هؤلاء المحتجزين[155]. تسمح المادة 23 من قانون 1968 للسلطات التونسية باحتجاز طالبي اللجوء في مراكز الهجرة وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، مما يدل على مدى ترسخ هذه الممارسات غير الإنسانية، من قبل أن تصبح الهجرة غير النظامية قضية غربية بوقت طويل [156]. وواصلت تونس في حقبة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي، سجن المهاجرين غير النظاميين، مع السماح لبعض منظمات حقوق الإنسان وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارتهم في "مراكز الاستقبال والتوجيه" المعترف بها في البلاد، وهما مركز الوردية ومركز بن قردان[157]. ومع ذلك، تبقى هذه الزيارات محدودة، مما يعيق حصول طالبي اللجوء على الحماية [158].

تكثفت "عمليات الردع" انطلاقا من سنة 2013 بعد ابرام السلطات لاتفاق مع الجارتين ليبيا والجزائر للحد من الهجرة غير النظامية بين البلدان الثلاثة من خلال رفع مستوى تأمين الحدود ومضاعفة الاجراءات القمعية المتخذة مع المهربين[159]. هذا وتبقى المعطيات حول عدد المحتجزين والرحلين غير متاحة للعموم [160]. بالتوازي مع ذلك، لم تتوقف الممارسات المتعلقة بإنشاء معتقلات سرية بعد الثورة اذ تشير التحقيقات[161] [162] إلى وجود عشرة إلى ثلاثة عشر مركز احتجاز في البلاد،

---

[152] نفس المرجع

[153] نفس المرجع

[154] نفس المرجع

[155] فيرونيك بلانز بوساك، عمر بوبكري وحسن بوبكري " الهجرة واللجوء في دول المغرب العربي: ملف حقائق: تونس"

[156] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[157] نفس المرجع

[158] نفس المرجع

[159] المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ، "نتائج المجلس الدنماركي للاجئين حول الهجرة المختلطة في تونس" 2014،
https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/drc-report-on-mixed-migration-in-tunisia-2014_0.pdf

[160] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[161] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، "تجميع معطيات حول تونس - تقرير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان" 2017
https://www.refworld.org/docid/590c7a0a4.html

[162] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين: بعثة إلى تونس "، 2013

رغم إصرار السلطات على انطار ذلك والاعتراف فقط بالموقعين المذكورين أعلاه. يُحرم المهاجرون المحتجزون باستمرار من أبسط حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في التماس الحماية القانونية [163]. ووضح مشروع الاحتجاز العالمي أنهم إما مجبرون على دفع تكاليف ترحيلهم أو، في حال لم تتوفر لديهم الموارد المالية اللازمة، يتم التخلي عنهم في الصحراء التونسية الجزائرية [164].

تكشف مجريات الأحداث خلال فترة ما بعد الثورة بشكل خاص عن غياب إرادة السلطات المحلية في ضمان الترحيب اللائق والإنساني باللاجئين. في سنة 2011، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مخيم الشوشة للاجئين"، على بعد بضعة كيلومترات من المعبر الحدودي راس جدير، بغرض إدارة التدفقات غير المسبوقة للاجئين التي وصلت إلى البلاد على أعقاب الأزمة الليبية[165]. استضاف المخيم بشكل رئيسي الأفارقة من جنوب الصحراء وسرعان ما بلغ العدد إلى 18.000، مما أدى إلى كارثة إنسانية كبرى[166]. في سنة 2013، قررت المفوضية من جانبها إغلاق المخيم، تاركة أولئك الذين لم يتمكنوا من التمتع بصفة اللجوء في ظروف مزرية [167]. احتج مهاجرو المخيم البالغ عددهم 300 شخص والذين لم يتم منحهم اللجوء حسب قرار المفوضية، مؤكدين بأنهم لم يهاجروا لأسباب اقتصادية بل هاجروا فرارا من العنف[168] وقد دعم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أشرس منظمات المجتمع المدني دفاعا عن حقوق المهاجرين في تونس منذ سنة 2012، موقف واحتجاجات المهاجرين[169] كما أشار عدد من التقارير [170] [171] إلى عديد المخالفات الإجرائية فيما يتعلق بعمليات تحديد وضع اللجوء في مخيم الشوشة.

في دراسة أصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سنة 2019، أكد 41.8٪ من المجيبين على الاستبيان أنهم تعرضوا للعنف بسبب توجهاتهم السياسية في بلدانهم الأصلية، مما يجعلهم مؤهلين لطلب اللجوء أو أي شكل آخر من أشكال الحماية في تونس[172] فيما صرح 22٪ منهم بأنهم سافروا إلى تونس بحثًا عن الأمن في المقام الأول[173]. وأفاد 79٪ من أفراد العينة أنهم وصلوا إلى

---

[163] باديليك Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان"

[164] مشروع الاحتجاز العالمي (GDP) ، "أسس مشروع الاحتجاز العالمي لاحتجاز طالبي اللجوء في منطقة البحر الأبيض المتوسط" 2015، https://www.refworld.org/docid/556736e24.html

[165] ليليا بليز Lilia Blaise ، "تونس: من مخيم الشوشة للاجئين إلى المرسى، المهاجرون عالقون مجددا" ، لوموند *Le Monde* ، 2019 https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/06/10/tunisie-du-camp-de-refugies-de-choucha-a-la-marsa-des-migrants-de-nouveau-dans-l-impasse_5474320_3212.html

[166] غارمز Garms " أوجه قصور عملية تحديد صفة اللجوء المتبعة من طرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"

[167] نفس المرجع

[168] ليليا بليز Lilia Blaise ، "تونس: من مخيم الشوشة للاجئين إلى المرسى، المهاجرون عالقون مجددا" ، لوموند *Le Monde* ، 2019 https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/06/10/tunisie-du-camp-de-refugies-de-choucha-a-la-marsa-des-migrants-de-nouveau-dans-l-impasse_5474320_3212.html

[169] أدريانا فيدانو Adriana Vidano، "لاجئو الشوشة بالمرسى: تخلت عنهم السلطات التونسية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" نواة 2018 https://nawaat.org/portail/2018/03/14/refugies-de-choucha-a-la-marsa-abandonnes-par-les-autorites-tunisiennes-et-lunhcr/

[170] نفس المرجع

[171] غارمز Garms " أوجه قصور عملية تحديد صفة اللجوء المتبعة من طرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: مخيم الشوشة للاجئين في تونس" رصد الهجرة القسرية، اوكسفورد 4 عدد1 (2014) ص ص 46-49

[172] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 ص25

[173] نفس المرجع

البلاد بين سنتي 2014 و2018، مما يؤكد بأن النزاع الليبي هو السبب الرئيسي لاختيارهم الهجرة إلى تونس[174].

الرسم البياني3: أشكال العنف التي تعرض لها المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء في بلدانهم الأصلية قبل وصولهم إلى تونس [175]

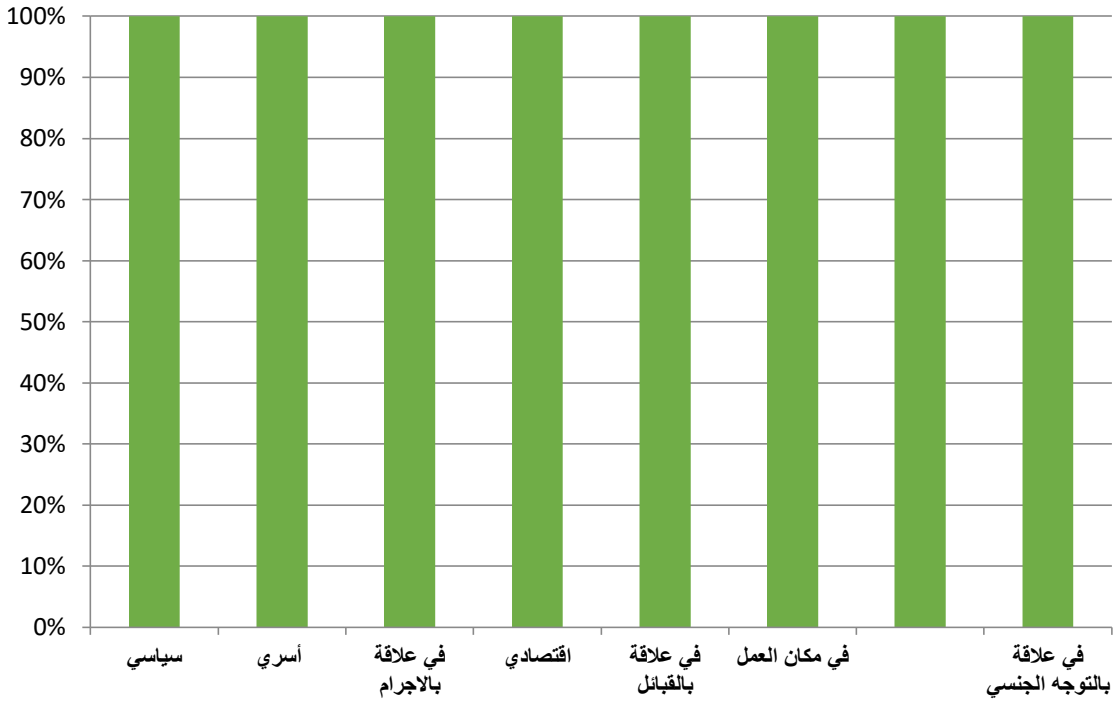

الرسم البياني4: أسباب هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء الى تونس[176]

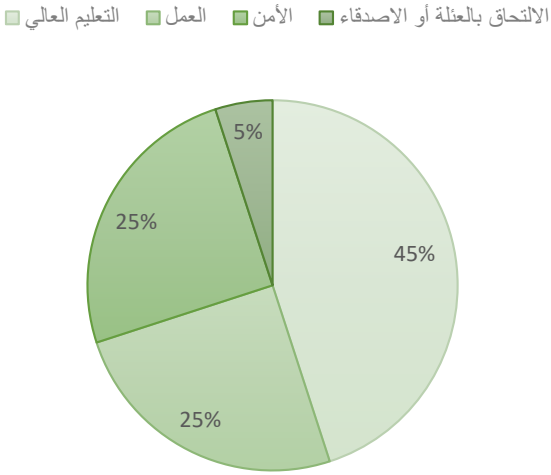

[174] نفس المرجع

[175] نفس المرجع

[176] مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 ص29

5. ديناميكيات مفهوم وكالة الدولة في معاملة تونس للمهاجرين من جنوب الصحراء

أشار الباحثان برقاوي ولافاي (Barkawi and Laffey) الى أن المركزية الأوروبية فيما يتعلق بالدراسات الأمنية، وبالعلاقات الدولية بشكل عام، تؤدي إلى صعوبات نظرية في فهم عملية تطور "الضعفاء وعديمي القوى"، في اشارة منه الى دول القطب الجنوبي للعالم، السابقة والحالية[177]. في الواقع، ترتكز أسس هذه المجالات العلمية على المنافسة بين القوى العظمى - التي تقع بأغلبية ساحقة في الغرب في التاريخ الحديث - بالإضافة إلى كونها أوروبية وعنصرية بشكل عميق، كما أشار الباحثون المختصون في دراسة فترة ما بعد الاستعمار[178].[179] علاوة على ذلك، تظل العلاقات بين الشمال والجنوب محكومة بمفهوم التبعية والهيمنة[180] وهي زاوية فهم محدودة تحرم الفاعلين "الضعفاء" من الوكالة بوضعهم في حالة سلبية دائمة، كما لو أن طيف أفعالهم بالكامل خارج عن سيطرتهم[181].

عانت سياسات الهجرة التونسية منذ الاستقلال باستمرار من الوكالة، أو بالأحرى عدم وضع قيود على الوكالة، حيث وصف عدد من الراصدين الداخليين والخارجيين مقاربة الدولة القمعية المتزايدة والمجرمة للهجرة بأنها مجرد ترجمة للقيود التي فرضتها أوروبا في علاقة بسياستها المعتمدة في تصدير الحدود[182]. وعلى الرغم من أنه لا ينبغي الاستخفاف بالمخاوف الأوروبية وتأثيرها على الدولة، والمنطقة ككل، إلا أن التبسيط المفرط لهذه العلاقة العمودية غير دقيق ولا تمثيلي كما هو موضح بالأمثلة المذكورة أعلاه اذ لا يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة "التكيف" مع السياسات المفروضة التي تعتمدها الدول المتلقية لتخدم مصالحها[183]. فيما يخص مسألة الهجرة، تبدو عملية "التكيف" في تونس واضحة من خلال طريقة تعامل الدولة مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وهو ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقا في هذه الأطروحة.

يحمل مفهوم وكالة الدولة في نظرية العلاقات الدولية عنصرين مترابطين يلخصهما فينسينت جيسر Vincent Geisser على هذا النحو: (1) قدرة الدولة المتلقية للسياسات العامة "المفروضة" من قبل شركائها الأجانب على تكييف تأثيرات ونطاق هذه السياسات على المستوى المحلي، (2) الإرادة

---

[177] برقاوي ولافاي Barkawi and Laffey "فترة ما بعد الاستعمار في الدراسات الأمنية"

[178] نفس المرجع

[179] الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[180] برقاوي ولافاي Barkawi and Laffey "فترة ما بعد الاستعمار في الدراسات الأمنية"

[181] نفس المرجع

[182] جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي"

[183] نفس المرجع

التي تظهرها الدول والمؤسسات الدولية التي تصدر سياسات عامة لإثبات أن التحويل قد حدث تجاه الدولة المتلقية عن طريق شروط وحوافز المالية، أو عن طريق التعلم أو المحاكاة البسيطة، حتى ولو عم الوعي بين جميع الأطراف المعنية بأن النفاذية لا تعتني بالضرورة امكانية التطبيق[184]. وبالتالي، فإن الأمر لا يتعلق بمقاومة التأثيرات أو القواعد التي يفرضها "شركاء" أجانب بقدر ما يتعلق بتكييف هذه الأوامر من خلال "توطينها" ، اذا ما استلهمنا المصطلحات التي وضفها الاكاديمي أميتاف أشاريا (Amitav Acharya)[185].

يرى أشاريا بأن نشر المعايير لا يمكن أن يحصل دون قيام الوكلاء المحليين بإعادة صياغة المعايير الأجنبية لضمان توافق هذه الاجراءات الجديدة مع المسلمات الادراكية للوكيل وهويته[186]. ضمان الانسجام هو بالتالي مفتاح قبول هذه المعايير الجديدة. تمثل عملية "التوطين" اذا الحل المناسب لما وصفه أشاريا بمخاطر "الطعن المعياري"[187] وهو "(...) *قدرة الوكلاء المحليين على إعادة بناء المعايير لضمان توافقها بشكل أفضل مع المعايير المحلية السابقة، وقدرة المعايير المحلية على تعزيز جاذبية بعض معتقداتهم ومؤسساتهم السالفة*". هذا هو ما يجعل تطبيق بعض المعايير أكثر فعالية من تطبيق البعض الآخر منها [188].

ووفقا لأشاريا ، لا ينبغي فهم دور الوكلاء المحليين، أو الدول الضعيفة في سياق هذه الأطروحة، بشكل سالب لأنها لا تبقى ثابتة حين يعمل العملاء أصحاب النفوذ على نشر المعايير في السياسة العالمية. دور الوكلاء المحليين لا يقل أهمية عن غيرهم في نشر المعايير من خلال "*الاقتراض النشيط للمعايير عبر الوطنية وتعديلها*" وتنفيذها بطريقة تتناسب مع ترسانتهم "*المعيارية المؤسسة مسبقا*" [189]. يقدم هذا النموذج نقطتين ايجابيتين تتماشيان مع مقاربة السياسة العالمية في فترة ما بعد الاستعمار: (1) يقدم بديلا لفهم نشر المعايير على أنها عملية تتعلق فقط بالدول القوية أو الفوائد المادية للوكلاء المترابطين عبر الحدود (2) يساهم في وضع متلقي المعايير غير الغربيين في صميم الكتابات والدراسات حول نشر المعايير[190].

---

[184] جان بيير كاسارينو Jean-Pierre Cassarino ، "حكومة الهجرة في تونس: نحو نموذج جديد؟" ، في تونس: التحول الديمقراطي فوق مستوى الشبهات؟ (باريس: CNRSاصدارات ،2018 ص ص 295-309 https://www.academia.edu/37399475/Jean-
Pierre_Cassarino_2018_Le_gouvernement_des_migrations_en_Tunisie_Vers_un_nouveau_paradigme_In_Amin_Allal_et_Vincent_Geisser_dir._Tunisie_Une_d%C3%A9mocratisation_audessus_de_tout_soup%C3%A7on_Paris_CNRS_%C3%89ditions, p.296

[185] أميتاف أشاريا Amitav Acharya "كيف تنتشر الأفكار: لمن تعود المعايير المهمة؟ تمركز المعايير والتغيير المؤسساتي في التوجه الإقليمي الاسيوي" المنظمة الدولية 58 عدد 2 (2004) ص ص 75 – 239

[186] نفس المرجع

[187] نفس المرجع

[188] أشاريا Amitav Acharya "كيف تنتشر الأفكار: لمن تعود المعايير المهمة؟ تمركز المعايير والتغيير المؤسساتي في التوجه الإقليمي الاسيوي"

[189] نفس المرجع

[190] نفس المرجع

6. قانون عمل يفرض قيودا عديدة وشديدة على جميع الأجانب؟ "الايثار الوطني" على حساب من؟

قامت تونس بإحداث نفس التغييرات التي اتبعتها الدول المتقدمة في عمليات الهجرة في جوانب عديدة. حتى منتصف سبعينات القرن الماضي، تم تشجيع هجرة العمالة ذات المهارات المحدودة في الدول الغربية من أجل تأمين العمالة منخفضة الأجر والحد من نمو الأجور من خلال تكثيف عروض العمل[191].

أما اليوم، فهنالك تحول في الاتجاه المعاكس حيث يتم تشجيع المهاجرين ذوي الكفاءات على الهجرة، المؤقتة أو الدائمة، في حين لا يُرحب في أغلب الأحيان بالمهاجرين ذوي المهارات المحدودة[192] رغم مساهمتهم الهامة في دوران العجلة الاقتصادية وهو غالبا ما لا تعترف به الدول[193]. أهمية القطاع غير المنظم والنقص في القوى العاملة المؤهلة في تونس تجعل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء عنصر أساسيا لبقاء العديد من الشركات[194]. ورغم عدم بروز هذه الفئة من المهاجرين، بسبب عددهم الحالي المحدود نسبيا في بلدان شمال إفريقيا، فان الوضع لن يستمر على ما هو عليه حيث تنتهج الدول الأوروبية سياسات هجرة متشددة بشكل متزايد، خاصة تجاه المهاجرين ذوي المهارات المحدودة، وهو ما يقلل من فرص المهاجرين من جنوب الصحراء للاستقرار في الغرب[195]. لا يختلف الأمر بالنسبة للاجئين، فهم أيضا لا يلقون ترحيبا في الدول الأوروبية التي تفرض قيودا متزايدة على عمليات اللجوء المتعلقة بهم[196]. وبالتوازي مع ذلك، يتفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في افريقيا وتتسع الفوارق بين الشمال والجنوب[197]. وبالتالي، لا يوجد سبب وجيه يدفعنا للاعتقاد بأن الهجرة الجماعية من أفقر دول القارة يمكن أن تتوقف في المستقبل حيث سيستمر تنقل الأشخاص بحثًا عن الامن وسبل العيش اللائق. ونظرا لأنه يصعب على المهاجرين واللاجئين بشكل متزايد الوصول إلى السواحل الأوروبية، فمن المتوقع أن نشهد تدفقا متصاعدا للهجرة إلى البلدان النامية والقريبة جغرافيا من الغرب، أي دول شمال إفريقيا وهو ما تركز عليه هذه الدراسة. تستدعي هذه الظاهرة اعادة التمحيص في مفهوم الهجرة العابرة، حيث يطول أمد "فترة العبور" بشكل متزايد ويحتفظ المهاجرون خلالها بوضع

---

191 ستيفن كاسلز ومارك ميلر Stephen Castles and Mark J.Miller "عصر الهجرة" الطبعة الثالثة (نشر The Guilford Press 2003) ص. 225

192 نفس المرجع

193 نفس المرجع

194 الاسعد العبيدي، لطفي بالنور وعلي الجعايدي "العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي" (منظمة العمل الدولية، 2017) https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_554853.pdf

195 وندن Wenden "ديناميكيات الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى افريقيا الشمالية"

196 وندن Wenden "ديناميكيات الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى افريقيا الشمالية"

197 نفس المرجع

متأرجح وغير قار[198]. غالبًا ما تتذرع بلدان العبور التقليدية بالهجرة العابرة كسبب لعدم توفير أي حقوق أو فرص للمهاجرين[199]. ومن المفارقات، كما هو موضح أعلاه، أن هذه البلدان، بما في ذلك تونس، غالبًا ما تساهم في اطالة فترة عبور المهاجرين.

يستند الإطار القانوني الذي ينظم العمل في تونس إلى منطق "الايثار الوطني" بشكل شبه صريح[200]. ومع ذلك، لا يتساوى الأجانب حتى في التمييز فيما يتعلق بدخول سوق الشغل قانونيا اذ يمس هذا الاستبعاد خاصة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من غيرهم من غير التونسيين. قانون العمل التونسي وكذلك مجمل الإطار القانوني الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في البلاد لا يزال يقتصر، نظريا، على منطق ثنائي يربط التساهل مع الأجانب في دخول سوق الشغل بمعدل البطالة [201]. تعاني البلاد باستمرار من ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما لدى الشباب في المناطق المحرومة[202]. يعد غياب فرص العمل وفشل نموذج التنمية من الأسباب المباشرة لثورة 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق بن علي[203]. وقد ارتفعت نسبة البطالة منذ سنة 2011، حيث بلغت 14،9٪ في الربع الأخير من سنة 2019 وشملت 33،8٪ من شباب البلاد[204]. في حين كان معدلها 13٪ سنة 2010 وبلغت حينها 32.6٪ عند الفئة العمرية 25-29 سنة[205]. بناء على ما سبق، كان من المتوقع أن تعرقل تونس وبشدة دخول الأجانب إلى سوق العمل، ولا سيما بعد سنة 2011.

ينظم دخول الأجانب إلى سوق العمل قانونان محكما التقييد والصرامة: قانون 1968 المذكور أعلاه والمتعلق بوضع الأجانب[206]، والقانون عدد 66-27 المؤرخ في 30 أفريل 1966 والذي صدرت بموجبه مجلة الشغل[207] المكمل بالقانون عدد 96-62 المؤرخ في 15 جويلية 1996[208]. بالإضافة إلى ضرورة المرور باجراءات نظام بيروقراطي قديم وبطيء من أجل الحصول على

---

[198] فرانك دوفال Franck Düvell "الهجرة العابرة: مفهوم غامض ومُسيّس" الشعب والفضاء والمكان Population, Space and Place 18 عدد 4 (2012) ص ص 415-27 https://doi.org/10.1002/psp.631

[199] نفس المرجع

[200] نصراوي "العمال المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب"

[201] سعيد بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" (مؤسسة فريديريك ايبارت Friedrich Ebert 2018) https://www.fes-mena.org/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/De__fis_a___relever-accueil_de__cent_mig_subsaharienne_TN_PROMIG-FES_2018.pdf

[202] بيار بلافي Pierre Blavier، "الأصل الاجتماعي للثورة التونسية: التوسع المدرسي، البطالة والتفاوت الجهوي" عمل بحثي في العلوم الاجتماعية عدد 2011 – 212 عدد 01 '23 ماي 2016) ص ص 55 - 71

[203] نفس المرجع

[204] المعهد الوطني للاحصاء "مؤشرات العمل والبطالة، الثلاثي الرابع من سنة 2019" (2020) http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/chomage.pdf

[205] المعهد الوطني للاحصاء "دراسة وطنية حول التشغيل لسنة 2010" (2011) ,http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/emploi_2010.pdf p.30

[206] مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 0007 – 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس

[207] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 27-66 المؤرخ في 30 أفريل 1966 والصادرة بموجبه مجلة الشغل" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1966) https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/44414/61784/F839958379/TUN-44414%20(2).pdf

[208] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 62-96 المؤرخ في 15 جويلية 1996 المعدل لعدد من بنود مجلة الشغل" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1996) https://legislation-securite.tn/fr/node/45202

المستندات اللازمة للدخول والإقامة[209]، ينص قانون 1968 في مادته 23 على أن كل أجنبي لا يطلب تصريح إقامة أو تجديده بمجرد انتهاء صلاحيته يعرض نفسه لعقوبة السجن لمدة سنة واحدة ودفع الغرامات المتراكمة[210]التي ليس لها حد أقصى. علاوة على ذلك، من أجل الحصول على وظيفة بشكل قانوني، يجب الحصول الى جانب تصريح الإقامة على ترخيص يثبت عدم وجود كفاءات وطنية في التخصص المعني[211]. وأضاف قانون 1966، المكمّل بقانون 1996 والخاص بتنظيم العمل في البلاد، اجراءات تقييدية صارمة على عمل الأجانب، وتحديدا في مادته 258، الفقرة 2، التي تنص على أن أي أجنبي يريد ممارسة عمل مأجور من أي نوع يجب أن يُمنح عقد عمل وتصريح اقامة يحتوي عبارة"مخول بممارسة العمل المأجور في تونس"، لضمان عدم توظيف أجنبي في مجال تتوفر فيه الكفاءات التونسية[212]. هذه "الآلة المنتجة للمخالفات" كما وصفها فينسينت جيسر[213] لها عواقب وخيمة على "الذين تجاوزوا مدة الإقامة" والذين يجدون أنفسهم شبه محبوسين في البلاد، مما يحتم عليهم القبول بأشد الوظائف خطورة وصعوبة من أجل توفير المال الكافي للسماح لهم بالمغادرة[214]. وتجدر كذلك الاشارة الى اجراء تقييدي آخر يتعلق بالحق في التنقل وهو ما تفرضه المادة 14 (أ) من اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 143 الخاصة بالعمال المهاجرين[215]. تميّز الاتفاقية بين الاجراءات التقييدية المؤقتة المفروضة على الاختيار الحر للعمل والحق في التنقل الجغرافي الذي يجب حمايته بغض النظر عن مدة الإقامة أو طبيعة الوظيفة[216].[217] ورغم هذا، تنص المادة 259 من مجلة الشغل التونسية[218] على أن الأجنبي ملزم بالعمل حصريا في الولاية وفي المهنة المنصوص عليها في عقد العمل وهو ما يتعارض بشكل واضح مع مبدأ المساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب المنصوص عليه في الاتفاقية.

---

[209] نصراوي "العمال المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب"

[210] نفس المرجع

[211] نفس المرجع

[212] نفس المرجع

[213] جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي"

[214] نفس المرجع

[215] منظمة العمل الدولية ، "الاتفاقية C143 - اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) ، 1975 (عدد 143) ،" 1975 https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C143

[216] سعيد بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" (مؤسسة فريديريك ايبارت 2018 Friedrich Ebert)-https://www.fes-mena.org/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/De__fis_a___relever-accueil_de__cent_mig_subsaharienne_TN_PROMIG-FES_2018.pdf, p.23

[217] تجدر الإشارة إلى أن تونس لم تصادق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (C 97 و C 143)، وقد تم ذكرها فقط كمثال على انتهاك البلاد للمعايير الدولية لحقوق العمال المهاجرين.

[218] مجلس نواب الشعب ، الجمهورية التونسية "القانون عدد 62-96 المؤرخ في 15 جويلية 1996 المعدل لعدد من بنود مجلة الشغل"

مثل المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء سنة 2017، 4٪ فقط من إجمالي عدد العمال الأجانب الحاصلين على تصريح عمل في البلاد، وهو المستوى الأدنى مقارنة بجميع العمال غير التونسيين الآخرين[219]. انخفض هذا المعدل إلى 2٪ في السنتين التاليتين للثورة (2011-2012) [220].

الرسم البياني 5: تطورنسبة العمال النظاميين أصيلي أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بباقي العمال الأجانب في تونس (بالنسبة المئوية) 2010-2017[221]

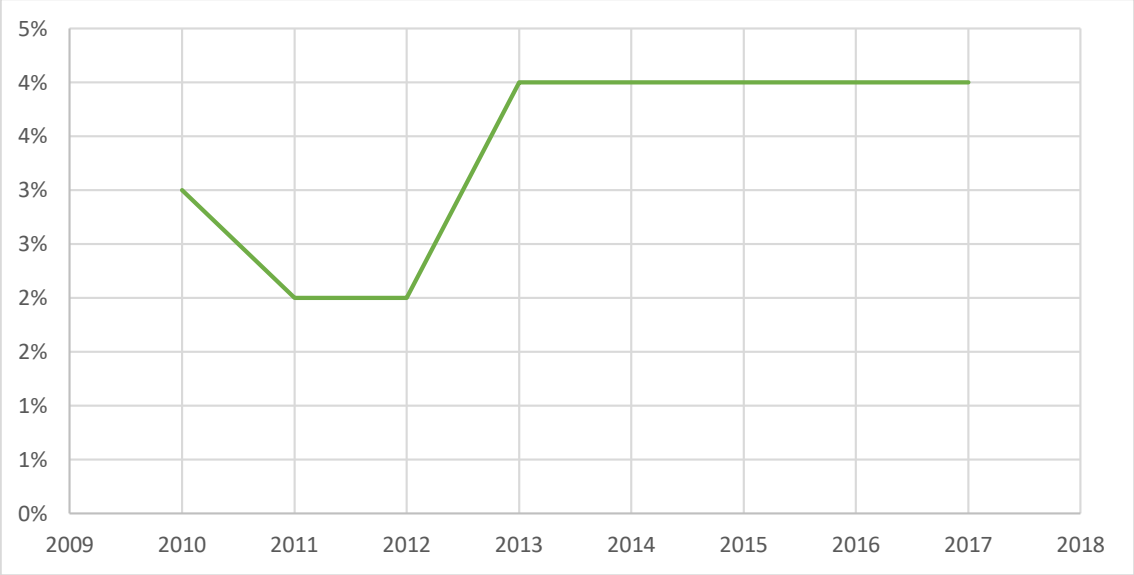

يرى الباحث بن سدرين أن الدولة التونسية كانت تتبع منطقا ليبراليا جديدا يربط بين تناسب الاستثمارات الأجنبية للدول مع اسناد تصاريح العمل لمواطنيها[222]وبالفعل، 40 ٪ من العمال الأجانب النظاميين في تونس هم من مواطني أوروبا الغربية[223]. كما ذكرنا سابقا، الدول الأوروبية من أهم المستثمرين الأجانب في تونس. وفقًا لبيانات وكالة ترويج الاستثمار الأجنبي (FIPA) لسنة 2019، تعد فرنسا (171860 مليون اورو) تليها ألمانيا (57450 مليون اورو) ثم إيطاليا (55220 مليون اورو) أهم ثلاثة مستثمرين أجانب في البلاد[224] وتمتلك فرنسا وحدها 34٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تونس[225]. في المقابل، أشارت وثيقة نشرها المركز التونسي لتنمية الصادرات (CEPEX) سنة

[219] سعيد بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" ص28

[220] نفس المرجع

[221] نفس المرجع

[222] سعيد بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" ص28

[223] نفس المرجع

[224] وكالة تونس افريقيا للانباء و WMC " تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس بنحو 8٪ في 2019،حسب وكالة ترويج الاستثمار الأجنبي" مركز ويب ماناجر *Web Manager Center* في 6 فيفري 2020 https://www.webmanagercenter.com/2020/02/06/444538/pres-de-8-de-baisse-du-flux-des-investissements-etrangers-en-tunisie-en-2019-fipa/

[225] نفس المرجع

2017[226] إلى أن سوق إفريقيا جنوب الصحراء لا تمثل سوى 2.2٪ من صادرات تونس مقارنة بـ 73.7٪ موجهة إلى الاتحاد الأوروبي. تونس تشغل الرتبة 62 في قائمة المزودين لدول جنوب الصحراء[227].

على الرغم من عدم وجود اتفاقية ثنائية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بحرية التنقل، فإن "عملية برشلونة" تنص على دعم هذا الجانب[228]. في الواقع، لا تخدم المحاباة سوى جانب واحد من البحر الأبيض المتوسط - أوروبا. وعلى عكس ليبيا والجزائر، لا تفرض تونس ولا المغرب تأشيرة دخول لأراضيهما على المواطنين الأوروبيين[229]. وعلى الرغم من أن البلدان المغاربية طالبت بالإجماع بالتبادل الحر للتنقل بين المغرب العربي وأوروبا، ولا سيما قبل انشاء الاتحاد من أجل المتوسط في جويلية 2008، الا ان هذه الطلبات لم تتقدم بشكل إيجابي[230]. ويعود السبب حسب دلفين بيرين الى أن المغرب وتونس قد وافقا مسبقا على مبدأ "الهجرة الانتقائية" فيما يتعلق بتنقل مواطنيهما إلى أوروبا[231].

وشكل العرب ثاني أكبر جالية للأجانب العاملين بصفة نظامية في تونس في سنة2017 بنسبة ناهزت (31٪)[232]. يعود ذلك حسب بن سدرين الى العلاقات الثقافية المميزة القائمة بين الدول العربية، مشيرا إلى تأثير رابط الهوية الغالب على الرابط الاقتصادي[233]. على سبيل المثال، صادقت تونس على اتفاقية ثنائية[234] من اجل حرية تنقل القوى العاملة مع المغرب في عام 1966. بالتالي، ليست الدوافع المالية وحدها ما يدفع الدولة التونسية إلى التمييز بين العمال الأجانب.

يؤمن 68٪ من الأشخاص الذين قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتحاور معهم بأن عدم قدرتهم على التحدث باللغة العربية عقبة رئيسية تعوق اندماجهم الاجتماعي وقدرتهم على الحصول على وظيفة في تونس[235] على الرغم من أن هذا الاعتقاد لا يتطابق مع البيانات المقدمة سابقا في هذه الدراسة. إذا كان حاجز اللغة يعيق فعلا الأفارقة من جنوب الصحراء في الحصول وظيفة، فيجب أن ينطبق ذلك على جميع المجتمعات غير الناطقة باللغة العربية في تونس،

---

[226] المركز التونسي لتنمية الصادرات (CEPEX) ، "نظرة عامة على التعاون التجاري بين تونس وإفريقيا جنوب الصحراء" (CEPEX، 2017)
http://www.tunisiaexport.tn/actualites/cooperation_commerciale_Tunisie_Afrique_Subsaharienne

[227] نفس المرجع

[228] دلفين بيرين Delphine Perrin "تنقل الافراد في المغرب الكبير" (المعهد الجامعي الاوروبي – مركز روبر شورمن للبحوث، 2008)
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/10090/CARIM_AS&N_2008_46.pdf?sequence=1, p.7

[229] بيرين Delphine Perrin

[230] نفس المرجع

[231] نفس المرجع ص ص 7-8

[232] بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" ص29

[233] نفس المرجع

[234] قانون ملكي عدد 66-208 المؤرخ في 14 صفر 1386 (3 جوان 1966) مصادق على اتفاقيتين موقعتين مع تونس بتاريخ 9 ديسمبر 1964 بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية (المملكة المغربية في 24 اوت 1966)
http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/fr/Bilaterales/Tunisie/conventions%20signees%20a%20Tunis%20le%209%20decembre%201964%20entre%20le%20Royaume%20du%20Maroc%20et%20la%20Republique%20tunisienne.htm

[235] مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 ص28

في حين أن الاوروبيين متحصلون على 40% من مجموع تراخيص العمل في سنة 2017[236] رغم عدم اتقانهم للغة العربية وهو ما يرجح بأن هناك اسبابا أخرى لإقصاء الافارقة من جنوب الصحراء من سوق الشغل.

بالتالي ، فيصح القول بأن تونس سنت مجموعة من القوانين شديدة التقييد لتنظيم عمل الأجانب في البلاد، إلا أنها تعمد الى التخفيف من هذه القيود على جميع فئات العمال الأجانب تقريبا باستثناء الأفارقة من جنوب الصحراء. وعلى الرغم من تفاقم ظاهرة مخالفة هذه القوانين من طرف هذه الفئة من المهاجرين، لا تبدي السلطات أي استعداد لمراعاة عدد العمال المهاجرين من جنوب الصحراء المقيمين في البلاد وواقع وضعهم. فبدل تسوية وضعيات إقامتهم، تتغاضى الدولة عن استغلال القطاع غير المنظم لهم لمواصلة تزويد الشركات التونسية بيد عاملة أجنبية متدنية الأجر، ولا تطالب بحقوقها. يبدوا اذن، بأن عدم تسوية وضعية العمال من أفريقيا جنوب الصحراء المقيمين في تونس من مصلحة الدولة.

الرسم البياني 6: : توزيع العمال المهاجرين النظاميين حسب بلد المنشأ في عام 2017[237]

المنطقة	تراخيص العمل المسندة	النسبة
أوروبا الغربية	2200	**40%**
بلدان عربية (باستثناء دول افريقيا جنوب	1686	**31%**
آسيا	749	**14%**
اوروبا الشرقية	395	**7%**
افريقيا جنوب الصحراء	237	**4%**
امريكا الشمالية	117	**2%**
امريكا الجنوبية	79	**1%**
أستراليا	7	**0%**
المجموع	5470	**100%**

7. Sub-Saharan African Migrants in Tunisia: Unqualified Workers?

من بين 962 مهاجرا شاركوا في الدراسة الكمية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2019، أكّد أكثر من 50٪ أنهم حاملون لشهادات جامعية، ومثل المتحصلون على شهادات الماجستير والدكتوراه نسبة 12.20٪[238].

جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقريبا (97.1٪) يعتبرون أنفسهم جزءا من الطبقة الاجتماعية العليا في بلدانهم الأصلية، سواء أولئك تحصلوا على شهادات جامعية في أوطانهم، أو

[236] بن سدرين "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" ص29

[237] نفس المرجع

[238] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 http://ftdes.net/rapports/subsahrianstates.en.pdf, p.20

الذين استكملوا دراساتهم العليا في تونس واستقروا في البلاد بعد نهاية مسارهم الدراسي[239]. 1.5٪ من المشاركين في العينة تحصلوا على شهادة جامعية في فرنسا[240]. تتردد مع ذلك السلطات التونسية في الاعتراف بشهادات المهاجرين من جنوب الصحراء، اذ مثلت نسبة المهاجرين من المشاركين في الدراسة الذين اعترفت الدولة رسميا بشهاداتهم 46٪ فقط لم يتم تقديم أي معلومات حول هذا الموضوع ل48٪ منهم[241]. تدحض البيانات الكمية الواردة في دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التصور الشائع للمهاجرين من جنوب الصحراء كعمال غير متعلمين وذوي مهارات محدودة يعبرون بلدان شمال إفريقيا فقط للوصول إلى أوروبا.

8. المهاجر الافريقي من جنوب الصحراء "كانسان ملعون" (Homo Sacer) في تونس: ديناميكيات التسييس الحيوي للهجرة

تذكرنا رغبة الدولة التونسية في السيطرة على أصيلي إفريقيا جنوب الصحراء، لدرجت بلغت انتزاع الصفة الإنسانية منهم، بفكرة جورجيو أغامبين عن " الانسان الملعون" (*Homo Sacer*)[242]. يمكن فهم التسييس الحيوي للدولة لوجود فئات معينة من الأشخاص الذين يتطورون داخل المجتمع من خلال منظور فوكو (Foucault). اختلف فوكو جذريا مع المقاربة الطبيعية الأمريكية للسلوك السياسي، وافترض بأن السياسة الحيوية ما هي إلا عملية تاريخية رافق من خلالها صلاحيات الدولة في "الاستيلاء على الحياة وقمعها وتدميرها" شكل جديد من السلطة يهدف إلى تنظيم الحياة وتأمينها[243]. مصطلح "الانسان الملعون" مستخرج من القانون الروماني القديم، ويشير الى الشخص الذي يتم تصنيفه كخارج عن القانون ويمكن بالتالي قتله دون التعرض الى أي عقاب[244]. الحياة أو بالأحرى "شبه الحياة" التي يعيشها المهاجر غير النظامي هي دليل على تصنيفه على الهامش، اذ يتم حرمانه من حقوق الإنسان الأساسية وليس له سبيل للمطالبة بها[245]. ويرى الباحثان كومار راجارام وكارل غروندي-وار (Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr) بأن "حالة الاستثناء" التي يوضع فيها المهاجر غير النظامي ليست حالة شاذة في نظام الدول القومية بل جوهرأساس

---

[239] مساكني، ص20

[240] نفس المرجع، ص21

[241] نفس المرجع، ص22

[242] جورجيو اقامبان Giorgio Agamben، "الانسان الملعون: قوة السيادة والعيش على هامش الحياة "Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life جامعة ستانفورد 1998 http://www.sup.org/books/title/?id=2003.

[243] مايكل لورانس Michael Laurence ، "السياسة الحيوية وتنظيم الدولة للحياة البشرية" ، مطبعة جامعة أكسفورد، العلوم السياسية، 2016 https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0170.xml

[244] بريم كومار راجارام وكارل جراندي-وار Prem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr ، "المهاجر غير النظامي كانسان ملعون: الهجرة والاحتجاز في أستراليا وماليزيا وتايلاند." الهجرة الدولية 42 ، عدد. 1 (2004): ص ص 33-64

[245] جورجيو اقامبان Giorgio Agamben، "الانسان الملعون: قوة السيادة والعيش على هامش الحياة

وجودها[246]. تصنيف المهاجرين غير النظاميين "كمنبوذين"، يساهم في تعزيز الحدود السياسية للأمة وضمان التماسك الوطني[247].

السياسة الحيوية تشير حسب فوكو الى مسار التحول الشامل للإدارة السيادية للحياة والمجتمعات والذي انطلق في الغرب في القرن السابع عشر[248]. لاحظ فوكو أن السلطة القانونية السيادية تحولت من القدرة على "قتل الحياة أو السماح بالعيش"[249] إلى سلطة حيوية تسمح "بتعزيز رفاه الحياة أو عدم السماح بالرفاهية حتى الموت"[250]. هذا التحول من "سياسة السيادة إلى سياسة المجتمع"[251] هو ما يميز السياسة الحيوية، وهو ما أدى إلى تطور مفهوم فوكو عن عنصرية الدولة[252]. يؤدي هذا التحول إلى تغيير الهدف من "صاحب السيادة الذي يجب الدفاع عنه"[253] إلى مجتمع أو شعب يجب الدفاع عنه. في كتابه "يجب الدفاع عن المجتمع"، يوضح فوكو أن " المعركة التي نخوضها ليست معركة بين الأعراق، بل شنها العرق الذي يتم تصويره على أنه العرق الحقيقي، العرق الذي يتمتع بالسلطة والذي يحق له تحديد القاعدة على أولئك الذين يحيدون عن المعايير، وأولئك الذين يشكلون خطرا على التراث البيولوجي."[254]

يعتبر جورجيو أغامبين السياسة بمثابة ازدواجية دائمة في عمليات الإدماج / الاستبعاد. تحدد السياسة من يمثل صاحب السيادة ويحمي ومن لا يمثله. وهذا يسمح للدولة بتأكيد حكمها والحفاظ عليه. يعتبر "جورجيو أغامبين" السياسة بمثابة ازدواجية دائمة في عمليات الإدماج والاستبعاد. تحدّد السياسة من يعتبر صاحب سيادة ويوفر الحماية ومن غير ذلك وهو ما يمكن الدولة من فرض حكمها والحفاظ عليه وإقصاء فئة الأشخاص الذين تعتبرهم تهديدا لقوانينها وأحكامها من الناحية القانونية، وفي بعض الأحيان، اقصائهم جسديا أو ماديا مما تعتبره "القاعدة النمطية". أولئك الذين لا يتمتعون بحماية القانون السيادي يخضعون الى ما يسميه أغامبين "موضع استثناء" – أو مواضع الاستثناء القانوني حيث لا يتم تطبيق أي من القوانين عليهم أو يتم فقط تطبيق جملة من التشريعات القمعية عليهم. هكذا، تميز الدولة بين "الإنسان المسيَس" ، الذي تفهمه السلطة السيادية وتهدف إلى ادماجه تحت إحدى فئاتها القانونية، و "المستبعدين" أو ما يسميه شوتز(Schütz) " من لا يتم اعتباره انسانا". تحدد الدولة الحديثة السكان الخاضعين لولايتها

---

[246] بريم كومار راجارام وكارل جراندي-وارPrem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr ، "المهاجر غير النظامي كانسان ملعون: الهجرة والاحتجاز في أستراليا وماليزيا وتايلاند."

[247] نفس المرجع

[248] راشيل آدامز Rachel Adams ، "ميشيل فوكو: السياسة الحيوية والسلطة الحيوية ،" الفكر القانوني النقدي (مدونة) ، 10 ماي 2017 https://criticallegalthinking.com/2017/05/10/michel-foucault-biopolitics-biopower/

[249] ميشيل فوكو، ارادة المعرفة ، تاريخ الجنس:1 (لندن: اصدرات Penguin Books ، 1998) ص.136

[250] نفس المرجع، ص138

[251] راشيل آدامز Rachel Adams ، "ميشيل فوكو: السياسة الحيوية والسلطة الحيوية "

[252] نفس المرجع

[253] ميشيل فوكو، ارادة المعرفة ، تاريخ الجنس:1 (لندن: اصدرات Penguin Books ، 1998) ص.137

[254] ميشيل فوكو ، يجب الدفاع عن المجتمع ، الطبعة الأولى ، محاضرات في معهد فرنسا (الكتاب الخامس) (نيويورك: بيكادور Picador ، 2003) ، ص 61.

وتعتبر أولئك المستبعدين تهديدا لتماسكها الداخلي، ولشرعية وجود السلطة السيادية. ويجب التذكير بأن الدول القومية الحديثة هي بناء خطير يجمع فئات متباينة من الناس تحت سقف أمة موهومة، باستخدام نص تمت صياغته لهذا الغرض[255].

بالتالي، فإن "من لا يتم اعتباره انسانا" كما وصفه أغامبين، يمثل تهديدا للدولة ذات السيادة ولاستمراريتها ولقاءه مع "الآخر" يسلط الضوء على التجانس الداخلي من خلال عدم تجانسه مع المجموعة ووجوده خارج الإطار القانوني للدولة. "الآخر" هو تذكير بأن الدول القومية ما هي إلا بناء، وربما بناء هش ومع ذلك، فإن هذا الآخر مرتبط ارتباطا جوهريًا بشرعية الدولة لأن "تمرده هو ما يمكن من تحديد القاعدة". هنا بالطبع يكمن التناقض اذ يعتمد مفهوم الدولة القومية على رسم الحدود وباستبعاد "مناطق الاستثناء" من القاعدة، تطمس السيادة الخط الفاصل بين الداخل والخارج لأن الاستبعاد، في حد ذاته، هو عمل سيادي. هذاما وصفه دي جينوفا "بفاحشة الادماج"[256] رابطا "عدم شرعية المهاجرين" بالمصالح الاجتماعية والسياسية التي تعمل، من خلال الخطابات الإقصائية، على تحويل الفعل غير النظامي الأصلي للمهاجرين ألا وهو خرق الحدود إلى حالة دائمة من "عدم الشرعية" وبالتالي، يتم تضمينهم من خلال الاستبعاد[257].[258]

في هذا السياق، أشارت الباحثة ستيفاني بوسيل إلى أن قانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي تم التصويت عليه في عام 2018 غير قابل للتطبيق على أصحاب الأوضاع غير النظامية[259]. نظريا يجرم هذا القانون التعليقات العنصرية وخطاب الكراهية والتمييز العنصري ، ويعاقب عليه بغرامة قدرها 3000 دينار والسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات[260]. ومع ذلك، ونظرا لأن أغلبية الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس يعيشون في أحياء فقيرة وبصفة غير نظامية، فهم لا يتمكنون من اللجوء الى قانون 2018[261]بل ان عددا منهم بلغوا عن انتهاكات من طرف أعوان الأمن بسبب هشاشة وضعهم القانوني، عند محاولتهم تقديم شكوى[262]. يبدو أن الاستراتيجية الرئيسية للدولة التونسية لردع الهجرة تحرم المهاجرين من حقوقهم الأساسية بصفة عامة ومن حقهم في العمل بصفة خاصة مما يجعل تسوية وضعهم القانوني امرا مستحيلا. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا لم يردع الهجرة بل دفع المهاجرين إلى البقاء في وضع سري غير نظامي لمدة طويلة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع غير النظامية وجعل هؤلاء المهاجرين عرضة للاستغلال[263].

---

[255] بريم كومار راجارام وكارل جراندي-وارPrem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr ، "المهاجر غير النظامي كانسان ملعون: الهجرة والاحتجاز في أستراليا وماليزيا وتايلاند."

256 نيكولاس دي جينوفا Nicholas De Genova "عرض عدم شرعية المهاجر: مشهد الاقصاء وفاحشة الادماج" دراسات عرقية وعنصرية 36 عدد7 (1جويلية 2013) ص ص 98-1180 https://doi.org/10.1080/01419870.2013.783710

[257] بريم كومار راجارام وكارل جراندي-وارPrem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr ، "المهاجر غير النظامي كانسان ملعون: الهجرة والاحتجاز في أستراليا وماليزيا وتايلاند."

[258] تم اقتباس الفقرتين من عمل سابق للكاتب لفائدة PO941

[259] ستيفاني بوسيلStéphanie Pouessel "تونس: قانون مناهضة الميز العنصري لا يخدم المحتاجين له" عيون على المتوسطMiddle East Eye ، النسخة الفرنسية، 2019 - http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/tunisie-la-loi-contre-les-discriminations-raciales-ne-profite-pas-ceux-qui-en-ont-besoin

[260] نفس المرجع

[261] نفس المرجع

[262] نفس المرجع

[263] بن جميع "قمع الهجرة غير النظامية في تونس" ص278

ليست الدولة فقط من تمارس هذا التسييس البيولوجي للأفارقة من جنوب الصحراء، بل يمارسه المجتمع أيضا. تشير الشهادات التي جمعها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس وكذلك مصطفى الميري في المغرب إلى وزن النظرة الاجتماعية المنهجية لأولئك الذين تطالهم العنصرية[264] من أجل الحفاظ على تفوق المجموعة "التي لا تشملها العنصرية"[265]. يعزل التنظيم الجغرافي للفضاءات الأفارقة من جنوب الصحراء ويبقيهم خارج الأماكن العامة مثل المقاهي والشواطئ وبعض الأحياء وحتى القطارات[266] وتستمر هذه التفرقة منذ زمن طويل. أكد 23.3٪ من المشاركين في الدراسة التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنهم وصلوا إلى تونس بين سنتي 2009 و2014 [267] وبالتالي، فإن ما يقارب ربع المشاركين مقيمون في تونس لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

9. عنصرية الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس: أن تصبح أسودا في رحلة الهجرة

يجسد الأفارقة من جنوب الصحراء، باستخدام تعبير مصطفى الميري، "الآخر العرقي والاجتماعي" في رحلات الهجرة عبر شمال إفريقيا إلى أوروبا[268] اذ يرى الميري بإنهم ليسوا "سود" في جوهرهم، بل "اسودّوا"[269] على طرق الهجرة[270] ويعترض على التحليل العرقي لتجربة هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء كنتاج ثانوي للمنظور الطبقي. يهدف مؤلف هذه الأطروحة إلى اعادة طرح مسألة العنصرية في قلب تجربة جنوب الصحراء، وتحديدا في شمال إفريقيا. تظهر هذه العنصرية بشكلين اساسيين. ويمثل الجانب المؤسساتي الشكل الأول من خلال سياسات الهجرة القائمة على الفصل العنصري، بين أوروبا وأفريقيا، وايضا بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا كما هو موضح أعلاه[271]. يرى دوميترو ان الدول القومية عنصرية بطبيعتها لأنها تراث استعماري[272]. يتم دعم الردع المؤسساتي من خلال عمليات الرصد العسكرية في البحر، واتفاقيات إعادة القبول الثنائية في الأنظمة الاستبدادية، ويصل حتى دعم الجماعات العسكرية المسلحة في ليبيا لتعزيز القدرة على احتجاز المهاجرين في ظروف غير إنسانية[273]. أما الشكل الثاني فهو الثاني اجتماعي - جسدي، يتعلق

---

[264] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات"

[265] مصطفى الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[266] نفس المرجع

[267] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" ص28

[268] مصطفى الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[269] بالقياس إلى مفهوم " لم يولد المرء امرأة، بل صار المرء واحدا "لسيمون دي بوفوار، وهو مفهوم تم تحليله في كتابها "الجنس الثاني" الصادر سنة 1949

[270] الميري

[271] جينا إم لويد Jenna M Loyd ، "المواطنة الجسدية في عصر الفصل العنصري العالمي" المناسبة Occasion8 ص ص 1-15.

[272] سبيرانتا دوميترو Speranta Dumitru "ماهي القومية المنهجية؟" أسباب سياسية العدد 54 (عدد2) 11 سبتمبر 2014، ص ص 9-22

[273] الميري

باحاطة المرض وسوء المعاملة والموت للمهاجرين من جنوب الصحراء أو ما تصفه "شارب" "بالعيش في الصحوة"[274]. على سبيل المثال، صرح 90.3٪ من المهاجرين من جنوب الصحراء الذين حاورهم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن التأمين الصحي في تونس لا يشملهم[275].

في نفس الدراسة، تحدث المشاركون من أفريقيا جنوب الصحراء عن طبيعة الأفعال غير القانونية التي تعين عليهم ارتكابها للنجاة خلال رحلات الهجرة إلى تونس، وتحديدا في ليبيا بين سنتي 2015 و 2018[276].خطورة هذه الأعمال تحث على اعادة النظر في مفهوم الأمن، العزيزعلى الدول الحديثة. كما هو مبين في الرسم البياني عدد 7، تم ابتزاز معظم المهاجرين لارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والانضمام إلى شبكات ارهابية[277]. أكد 52٪ من الأشخاص الذين تم التحاور معهم بأنهم إما تعرضوا للابتزاز أو كانوا ضحية للاحتيال أو تم تضليلهم لارتكاب هذه الأعمال غير المشروعة بينما اقر 27٪ منهم بأن عدم الاستقرار الاقتصادي هو سبب قيامهم بمثل هذه الافعال[278].

الرسم البياني7: الأعمال غير القانونية التي ارتكبها المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء خلال رحلتهم إلى تونس[279]

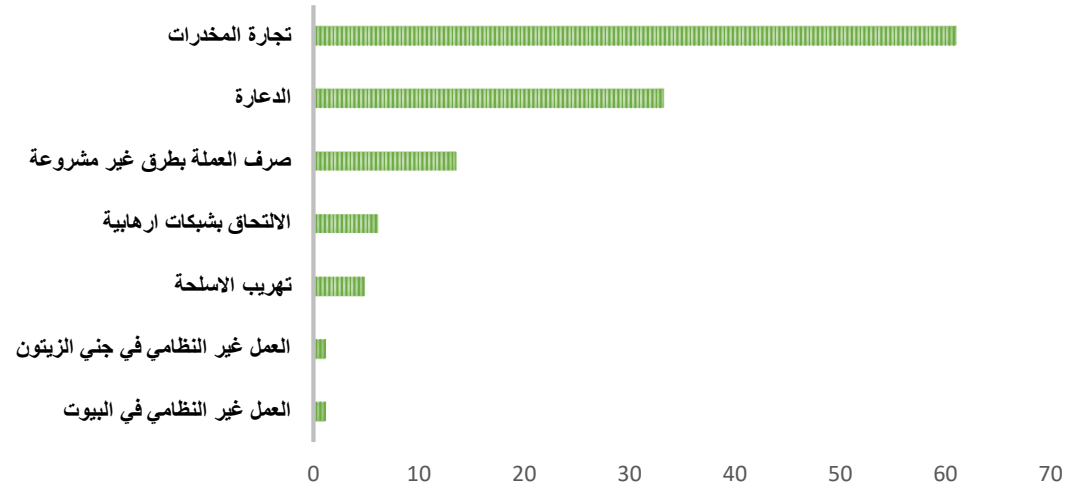

	تجارة المخدرات	الدعارة	صرف العملة بطرق غير مشروعة	الالتحاق بشبكات ارهابية	تهريب الاسلحة	العمل غير النظامي في جني الزيتون	العمل غير النظامي في البيوت
%	61	33,3	13,6	6,2	4,9	1,2	1,2

[274] كريستينا شارب Christina Sharpe "العيش في الصحوة: حول الاسوداد والكينونة" 2016. https://www.dukeupress.edu/in-the-wake
[275] نفس المرجع ص76
[276] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019) http://ftdes.net/rapports/subsahrianstates.en.pdf, p.33
[277] نفس المرجع
[278] نفس المرجع
[279] مساكني، ص33

الديناميكيات المتناقضة بين رفض تونس لتسهيل قوانين الهجرة وتقديم ضمانات أساسية لمهاجريها مع قبولها في الوقت نفسه أن تكون حارسا للحدود الأوروبية حولتها إلى "غرفة ضغط"[280]، فهي دولة لا ترحب بالمهاجرين ولا تسمح لهم في الآن ذاته بمتابعة مشروعهم الهجري. باحتجازها للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء كرهائن في البلاد، تنحني الدولة أمام المتطلبات الأوروبية وتمارس العنصرية المؤسساتية.

10. الاستشراق الداخلي: قصة الإنكار التونسي "للأفريقية": أصحاب البشرة السوداء في تونس من العبودية إلى الاستعباد

النظرية التي اسسها إدوارد سعيد في كتابه "الاستشراق" سنة 1978 هي منظور جيد كذلك لفهم العلاقة المتضاربة بين التونسيين، وسكان شمال إفريقيا بشكل عام، والسواد و "الإفريقية". يعرّف سعيد الاستشراق بالقبول الغربي بـ"التمييز البديهي بين الشرق والغرب والانطلاق منه لبناء نظريات متقنة وملاحم وروايات وأوصاف اجتماعية وحسابات سياسية تتعلق بالشرق وشعبه وعاداته و" عقليته "ومصيره وما إلى ذلك "[281]. لا يقتصر الشرق على العالم العربي الإسلامي، بل يمتد إلى الشرق العالمي، ليشمل آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية[282]. كتب سعيد يقول: "إن أوروبا هي التي تعبر عن الشرق. هذا التعبير ما هو إلا سلطة، وهو ينبع عن مبدع حقيقي، له قوة تمكن من منح الحياة، وتحريكها، وتشكيل فضاء صامت وخطير وراء الحدود المألوفة "[283]. بعد الاستعمار، كان الهدف من الاستشراق ترويض مجموعة من الثقافات التي يُنظر إليها على أنها تهديد للغرب. بالتالي "كان التمثيل الأوروبي للمسلم والعثماني والعربي دائما وسيلة للسيطرة على الشرق المشكوك في أمره، وينطبق الشيء نفسه إلى حد ما على أساليب المستشرقين المعاصرين، الذين لا يتعلق موضوعهم بالشرق نفسه بما أن الشرق بات معروفا، وبالتالي أقل إثارة للخوف لدى القراء الغربيين "[284].

يجدر التذكير بأن شمال إفريقيا كانت قد انخرطت في تجارة العبيد الأفارقة السود، وهذا الجزء من تاريخها يتم تجاهله إلى حد كبير[285]. مثلت مناطق الجريد في تونس وغدامس في ليبيا وتمنراست في الجزائر محاور مركزية في تجارة العبيد[286]. أكثر أشكال العبودية لا إنسانية، وهي تلك التي تُمارس في المزارع في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي والبرازيل لم تُمارس في شمال

---

[280] وندن Wenden "ديناميكيات الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى افريقيا الشمالية"
[281] سعيد، "الاستشراق" ص9
[282] نفس المرجع
[283] نفس المرجع ص57
[284] نفس المرجع ص60
[285] ايناس مراد الدالي "من العبودية الى الاستعباد: وضع أصحاب البشرة السوداء في تونس" كراسات الدراسات الافريقية 45 عدد 179-180 (19 ديسمبر 2005) ص ص 56-935 https://doi.org/10.4000/etudesafricaines.15058
[286] نفس المرجع

إفريقيا[287]. يتم تكليف العبيد، الذين لم يكونوا فقط من سود البشرة بل يضمون ايضا سجناء غير مسلمين، بما في ذلك الروم - الأوروبيون البيض - بمهام متنوعة. ومع ذلك، تختلف معاملة العبيد السود عن البيض بشكل كبير، حيث يُكلف السود بالأعمال المنزلية أو الزراعية فيما يمكن ترقية البيض الى وزراء أو أغوات[288] أو أمناء خزينة[289]. على سبيل المثال، كانت المهام الشاقة (مثل حفر قنوات الري) في الواحات الجنوبية لتونس تُسند حصريا للعبيد السود[290]. استمر هذا التوجه الى حد اليوم، اذ تدل عليه العديد من شهادات المهاجرين غير النظاميين من جنوب الصحراء[291] الذين يعملون في القطاع غير المنظم في تونس[292]. هذا وقد وردت دوافع أرباب العمل التونسيين لتوظيف مهاجرين غير نظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء بدلا من المواطنين التونسيين في دراسة نشرتها منظمة العمل الدولية في سنة 2017 حول العمل المنظم وغير المنظم للمهاجرين، وهي: الاجتهاد،قوة عاملة غير مكلفة لا تطالب بحقوقها، التوفر، والمردودية[293]. يرى الميري بأن هذا التصور مستمد من منطق ثنائي يمكن فهمه على هذا النحو: ما يفتقر إليه الأفارقة من جنوب الصحراء فكريا لا بد أنهم يمتلكونه جسديا[294]. هذا التذكير مهم لأن تناسي واقع العنصرية في مجتمعات شمال إفريقيا لا يزال سمة مميزة لتجربة الهجرة الأفريقية من جنوب الصحراء. في كتابها الصادر سنة 2017 بعنوان "لماذا لم أعد أتحدث مع البيض عن العرقية"، ذكرت الصحفية والناشطة سوداء البشرة ريني إدو لودج (Reni Eddo-Lodge) أن الإنكار يعد من بين الخصائص الأساسية للعنصرية ضد السود[295]. لا يزال الشخص الأسود الى حد اليوم مرتبطا في الخيال التونسي الجماعي بالعبودية، حيث تشكلت تجربة السواد في الأصل من خلال تواصل المجتمعات السوداء الأصلية في المغرب العربي[296]. ولاحظت إيناس مراد الدالي أنه في سياق شمال إفريقيا، يعتبر الإلغاء الرسمي للعبودية أو تحرير العبيد من قبل أسيادهم أو الشريعة الإسلامية مؤشرات ضعيفة لا تعكس واقع تاريخ تحرير العبيد بالفعل[297]. غالبا ما يفخر التونسيون بإلغاء العبودية في عام 1846 - قبل عدد من الدول الغربية - بأمر من الفرنسيين أثناء غزو الجزائر (1830-1847)[298] مع ان ممارسة العبودية استمرت في الواقع بشكل سري واستغرق الأمر الى حين صدور إلغاء آخر من قبل

---

[287] نفس المرجع

[288] لقب شرفي لموظف مدني أو عسكري، ويوضع بعد اسم بعض الموظفين المدنيين أو العسكريين في الإمبراطورية العثمانية.

[289] ايناس مراد الدالي

[290] نفس المرجع

[291] أنظر: نصراوي "العمال المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب" اذ يرى المؤلف بأن العمال المهاجرين من جنوب الصحراء هم ضحايا للقوالب النمطية، على سبيل المثال، " قوة التحمل الجسدي" للسود

[292] سامي غربال "العنصرية في المغرب الكبير – مجلة Jeune Afrique" 23 أوت 2004 - https://www.jeuneafrique.com/99821/archives-thematique/le-racisme-au-maghreb/

[293] الاسعد العبيدي، لطفي بالنور وعلي الجعايدي "العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي" (منظمة العمل الدولية، 2017) https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_554853.pdf, p.61-62

[294] الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[295] ريني إدو لودج Reni Eddo-Lodge "لماذا لم أعد أتحدث مع البيض عن العرقية"، (اصدارات Bloomsbury) 2017 - https://www.amazon.co.uk/Longer-Talking-White-People-About/dp/140887055X.

[296] غربال "العنصرية في المغرب الكبير – مجلة Jeune Afrique"

[297] ايناس مراد الدالي "من العبودية الى الاستعباد: وضع أصحاب البشرة السوداء في تونس"

[298] نفس المرجع

الحماية الفرنسية في عام 1890 حتى تختفي هذه الممارسة تماما. بالتالي فإن إلغاء عام 1846، الذي تم تقديمه كمبادرة إنسانية محلية، كان في الواقع ترجمة للضغوط الخارجية، ولا سيما المتطلبات البريطانية[299].

الانتقال المؤقت لبنك التنمية الأفريقي من 2003 إلى 2014 من أبيدجان إلى تونس[300] يعتبر من بين الاستثناءات القليلة التي تغير فيها تصور التونسيين للأفارقة السود[301] على أنهم محرومون اجتماعيا واقتصاديا وحتى "غير متحضرون". ولأول مرة في تاريخ البلاد الحديث، رأى التونسيون صورة الأفارقة السود الأثرياء والمتعلمين والذين خدمهم "البيض"[302] في بعض الأحيان. وعلى الرغم من ادراك البعض بأن تصورهم للسود يعود الى منتصف القرن العشرين، الا أن نمط التفكير لم يعرف أي تحول جذري، وظلت العنصرية مشكلة اجتماعية ومؤسساتية أساسية. حجب[303] التمييز العنصري يجعل التعبيرات حوله منتشرة وغير مقيدة في التفاعلات الاجتماعية اليومية، وهو ما يصفه مبيبي بـ "عنصرية النانو"[304]. "عنصرية النانو"هي في الأساس عملية تصنيف تنطوي على عواقب اجتماعية طويلة الأمد، اذ تحاكي العنصرية المؤسساتية[305] التي تساهم في التحويل والاستبعاد من مجتمع المرجعية[306]. هكذا يتم تجميع الأفارقة من جنوب الصحراء تحت راية *الأفريقيين*[307] بمجرد وصولهم إلى تونس، ويفقدون هويتهم أو لغتهم أو أي ثقافة معينة لهم[308]. يتم استبدال هذه التسمية بعد ذلك بسلاسة بمصطلحات عنصرية مسيئة أخرى مثل "وصيف"[309] أو "كحلوش"[310] أو "عبد". يحاجج الميري بأن هذه التوصيفات للمهاجرين من جنوب الصحراء، والتي غالبا ما تستخدم في مواقف غير عدائية، هي وسيلة "لإعدادهم" للتبعية والاقصاء الدائم الذي سيخضعون له خلال رحلاتهم الهجرية[311].

يذكّر سعيد بأن الاستشراق سبق الاستعمار كما مكَّن منه[312]. الشعور بالتفوق لدى الأفارقة "البيض" مقارنة بنظرائهم من السود متجذر في عوامل مرتبطة بعمق بالعبودية والاستعمار. والجدير بالذكر أن يوسف الشاهد،الوزير الأول التونسي الأسبق، ندد مؤخرا بـ "عبء" المهاجرين من جنوب الصحراء على الحدود التونسية، داعيا الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم "العبء" الذي يمثله

---

[299] نفس المرجع

[300] على خلفية الحرب الاهلية بساحل العاج في سنة 2020

[301] غالبا ما تقتصر تسمية الأفارقة السود على الأفارقة في المغرب العربي لأن سكان الشمال الأفريقي لا يقرون بافريقيتهم وترتبط الإفريقية عندهم دائما بسواد البشرة.

[302] غربال "العنصرية في المغرب الكبير – مجلة Jeune Afrique"

[303] اخفاء، جعل الشيء غير مرئي

[304] اشيل مبيبي Achille M'Bembé "سياسات الكراهية" (اصدرات La Découverte، 2016) -https://editionsladecouverte.fr/catalogue/index-Politiques_de_l_inimiti__-9782707188182.html

[305] فرانتز فانون Frantz Fanon "بشرة سوداء وأقنعة بيضاء" (Grove Press) تمت زيارة الموقع في 19 مارس 2020 -https://www.abebooks.co.uk/Black-Skin-White-Masks-Frantz-Fanon/30062814366/bd

[306] الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[307] الأفارقة في العربية الكلاسكية

[308] الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[309] عبد أسود البشرة باللهجة التونسية

[310] اهانة عنصرية باللهجة التونسية، دارجة الاستخدام وانكار اهانتها للمتلقي

[311] الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: التصنيف العرقي للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة"

[312] سعيد، الاستشراق ص53

هؤلاء المهاجرون، بينما ندد في الوقت نفسه بصعوبة حصول التونسيين على تأشيرة دخول منطقة شنغن الأوروبية[313]. في خطابه، عارض الشاهد وجود الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس – لما تواجهه الدولة من صعوبات في تأمين أبسط حقوقهم الإنسانية كما هو موضح – وعارض في الآن ذاته المنع الشديد لدخول التونسيين إلى أوروبا، دون أن يكلف نفسه عناء إجراء مقارنة بين هاتين الحالتين المتشابهتين جدا في حقيقة الأمر. تم تصميم خطاب السلطات كما لو أن التونسيين أفضل من الأفارقة من جنوب الصحراء ولا ينبغي أن يواجهوا سياسات هجرة تمييزية بنفس الطريقة التي يواجهها الآخرون وهو ما يشير إلى مدى انتشار إنكار "الإفريقية" في تونس، حتى في أعلى مستويات صنع القرار.

كما أوضح سعيد[314] وفانون[315] والعديد من الجامعيين المناهضين للاستعمار وخبراء ما بعد الاستعمار، فإن "القاعدة" هي "البياض" ولا تزال كذلك، وكلما اقترب الشخص منها، يحق له الشعور بالأفضلية. ومن هنا يربط سعيد بين دوام واستمرارية الاستشراق وبين هيمنة الغرب الثقافية. إن فكرة الاستشراق الداخلي في هذا العمل هي إعادة إنتاج لجوهر الاستشراق الكلاسيكي: بما أن هذا الأخير هو تأكيد دائم على "التفوق الأوروبي على التخلف الشرقي"[316]، فقد وجد هذا الشرق طريقة لإعادة إنتاج نفس التداعيات باتباع نفس المنطق داخله وقام باستيعاب الاستشراق لتتحكم الهيمنة في المبادلات بين مختلف مناطقه. بالتالي، في حالة موقف التونسيين من الأفارقة السود، فإن العنصرية حلت محل العرقية. عرّف سعيد الاستشراق كما يلي " إشارة إلى مدى اتساق مفهوم عام ما بحلول الوقت الذي تم توظيفه فيه - إلى أي مدى أصبح مبسطا وفعالا"[317]. عند إنشاء التقسيم التأسيسي بين الشمال والجنوب، تم كذلك انشاء التقسيمات الفرعية من طرف "الضعفاء" في محاولة منهم لاكتساب وكالة أخرى، وبالتالي قوة أكبر وفي أغلب الأحيان، الفئات الموروثة من الحقبة الاستعمارية هي من يعمد الى ذلك. ومن ثم، إذا كان العنصر المهيمن "أبيض" ، فكلما اقتربت أمة من "البياض" ، كلما احتقرت من هم "أبعد" منها عن "البياض". وبالتالي لا يرغب التونسيون في الاعتراف بهويتهم الافريقية لأن "الإفريقية" تعادل "السواد"، وهو ما يضيف إلى وضعهم كمستعمرات سابقة وضع العبيد السابقين.

إن المنطق الاستشراقي البحت الذي ينعكس في مواجهة التونسيين للأفارقة من جنوب الصحراء متجذر في "الإفريقية" المتخيلة، "المحتواة والممثلة بأطر مهيمنة"[318]. وقد أشار سعيد الى أن " العقل يتطلب نظاما، ويتم تحقيق النظام من خلال التمييز وملاحظة كل شيء، ووضع كل شيء يدركه العقل في مكان آمن قريب للذاكرة، وبالتالي اسناد الأدوار للأشياء في الاقتصاد والهويات التي

[313] كاميل لا فرونس Camille Lafrance "رئاسات تونس: عرض يوسف الشاهد لاطلاق حملته"، مجلة Jeune Afrique 2019
https://www.jeuneafrique.com/823572/politique/tunisie-pour-lancer-sa-campagne-youssef-chahed-presente-son-programme-et-defend-son-bilan/
[314] سعيد، الاستشراق
[315] فانون، بشرة سوداء وأقنعة بيضاء
[316] سعيد، الاستشراق ص7
[317] سعيد، ص36
[318] نفس المرجع ص40

تشكل بيئة معينة"[319]. يخضع هذا "المكان الآمن القريب للذاكرة" للأطر المسيطرة الموجودة مسبقا والتي وضعها "الانسان الأبيض" عبر القرون. من خلاله، يبدو فهم العالم واهتماماته وحدوده منطقيا، ومن خلاله كذلك تتكون تجربة التعرض للهيمنة، بما في ذلك بين المتعرضين لها فيما بينهم. شمال أفريقيا أبعد ما يكون عن المثال الأكثر دراماتيكية للتسلسل الهرمي "للأجناس" الذي حدده المستوطنون البيض. ربط العلماء المشروع الاستعماري، وشعاره "فرّق تسد"، بالعديد من الحروب الأهلية الحديثة والإبادة الجماعية والكوارث الإنسانية الأخرى بين البلدان المُستعمرة السابقة[320]. ربما تكون الإبادة الجماعية في حق التوتسي والفصل العنصري في جنوب إفريقيا من أكثر الأمثلة الحديثة دراماتيكية اذ عُرف عن الإدارة الاستعمارية البلجيكية في رواندا أنها وضعت تسلسلا هرميا بين الهوتو والتوتسي والتوا، والوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل مجموعة من السكان اعتمادا على درجات لون بشرتهم وطولهم وحجم جماجمهم وفي انطلاقا من سنة 1933، تم تشفير هذا التقسيم الطبقي الاجتماعي في بطاقات الهوية الرواندية[321].

يحاجج سعيد بأن الإمبريالية الأوروبية الحديثة قامت بترشيد العنصرية عن طريق استبدال خطابها بمصطلحات "محايدة" مثل الأمن أو الإجرام[322]. ويقوم كل هذا على افتراض أساسي ظل قائما الى حد اليوم: تفوق العرق الأبيض، ومن ثم التفوق الهرمي للأعراق الأقرب إلى "البياض". أوضحت هانا أرندت نفسها أن الإمبريالية الأوروبية لعبت دورا مهما في صعود قوة الاستبداد النازي، فضلا عن نزاعات ما بعد الاستعمار التي اندلعت في المستعمرات السابقة[323].في نفس السياق، حذر بيتر إيكي[324] من الخلط بين الاحتلال والاستعمار: فالأول حدث تاريخي، محدود بطبيعته بالزمن، والأخير عبارة عن مسار كامل، وحركة اجتماعية تستمر من خلال دوام الأشكال الاجتماعية النابعة عن تسلسلاتها الأصلية[325].

في تونس، لا تزال الزيجات المختلطة الأعراق معقدة بشكل كبير، وهي مرفوضة تماما من قبل العائلات التونسية البيضاء، حيث يُنظر اليها لا شعوريا، على أنها تلطخ نسب الأسرة[326]. في دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2019، يرجح 57٪ من المهاجرين الذين تمت مقابلتهم والذين رُزقوا بطفل أو أكثر مولودين في تونس بأنهم لم يُمنحوا الجنسية التونسية

---

[319] نفس المرجع ص53

[320] باتريك وولف Patrick Wolfe "استعمار المستوطن والقضاء على السكان الأصليين" بحث حول تاريخ الابادة 8 عدد4 (1 ديسمبر 2006) ص ص 387-409 https://doi.org/10.1080/14623520601056240

[321] باتريك وولف Patrick Wolfe "استعمار المستوطن والقضاء على السكان الأصليين" بحث حول تاريخ الابادة 8 عدد4 (1 ديسمبر 2006) ص ص 387-409 https://doi.org/10.1080/14623520601056240

[322] سعيد، الاستشراق ص 297

[323] هانا أرندت واستخدامات التاريخ: الإمبريالية والأمة والعرق والإبادة الجماعية، الطبعة الأولى. (كتب Berghahn، 2008) https://www.jstor.org/stable/j.ctt9qcjrb

[324] بيتر ايكي Peter Ekeh "الاستعمار والبنية الاجتماعية، محاضرة افتتاحية" (جامعة ابادان، نيجيريا، 1983) https://www.researchgate.net/publication/271134410_Colonialism_and_Social_Structure_An_Inaugural_Lecture

[325] سابيلو كاتشاني Sabelo J. Ndlovu-Gatsheni "الحرية المعرفية في أفريقيا: غلق المقاطعات وإنتهاء الاستعمار" (لندن 2018) https://www.routledge.com/Epistemic-Freedom-in-Africa-Deprovincialization-and-Decolonization-1st/Ndlovu-Gatsheni/p/book/9781138588592, p.64

[326] الدالي "من العبودية الى الاستعباد"

بسبب التمييز العنصري[327] كما أكد 40٪ منهم بأنهم واجهوا استقبالا سيئا من قبل المجتمع التونسي وبأنهم يعيشون على هامشه[328]. بالإضافة إلى ذلك، أعرب ربع المشاركين عن شعورهم الدائم بالخطر وعدم الأمان في تونس، حيث أجزم 61٪ منهم بأن التونسيين عنصريون[329]. تعرض أكثر من نصف من تمت مقابلتهم لهجمات عنصرية من السكان المحليين[330]. العنف منتشر، ويمارسه الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وهو دليل على الطبيعة التي يغلب عليها التمييز العنصري ضد الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس، فضلا عن صعوبة ضمان حقوقهم الأساسية[331]. وتجدر الإشارة إلى أن 92.8٪ من الذين تم التحاور معهم صرحوا بأن الاعتداءات وقعت في الأماكن العامة[332]. وقد تقدم حوالي 10٪ من الضحايا بشكاوي دون أن يحضوا بأي اجابة أو متابعة[333].

في خاتمة كتابه "بشرة سوداء وأقنعة بيضاء"[334]، يوضح فرانز فانون الفرق "بين شخص أسود يتمتع بمكانة اجتماعية متميزة وشخص أسود من الطبقة العاملة، في" سعيهما لفك العزلة " فأما الأول فهو يتخذ مسارا شبه فكري "اذ بقدر ما يستند الى الثقافة الأوروبية كوسيلة لتجريد نفسه من عرقه، تتفاقم عزلته"[335] وأما الآخرفهو "ضحية نظام قائم على استغلال عرق معين من قبل آخر، وعلى ازدراء فئة معينة من البشرية من طرف شكل من أشكال الحضارة المتظاهرة بالتفوق"[336]. مقايضة الطبقة الاجتماعية بالعرق، تظهر ديناميكيات مماثلة بين الأفارقة السود والبيض في المغرب الكبير.

11. الاستنتاجات والخاتمة:

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو ربط الوضع الهش للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس بسياق أكبر، على الصعيد الوطني، الإقليمي والدولي. إلى جانب التحليلات الكلاسيكية التي لطالما استنتجت بأن السياسات المحلية في الدول "الضعيفة" ما هي إلا نتيجة مباشرة للأوامر الأوروبية، جادلتُ بأن السلطات غالبا ما تقوم بتعديل دقيق للتوجهات المتلقاة لخدمة المصالح المحلية. هذا وقمت بشرح الطريقة التي توازن بها تونس بين الضغوط الأوروبية لاحتواء الهجرة من جنوب الصحراء في أراضيها وبين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها. فعلى الرغم من أن السلطات تحاول باستمرار منع المهاجرين غير النظاميين من الوصول إلى أوروبا،

[327] فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" ص18
[328] نفس المرجع، ص57
[329] نفس المرجع، ص58
[330] مساكني، ص59
[331] نفس المرجع، ص60
[332] مساكني، ص61
[333] نفس المرجع
[334] فانون، "بشرة سوداء وأقنعة بيضاء"
[335] نفس المرجع، ص224
[336] نفس المرجع

إلا أنها تبقيهم لفترة طويلة خارج نطاق الشرعية بهدف منعهم من دخول سوق الشغل أو الإقامة بصفة نظامية في البلاد وهو ما يخدم قطاع العمل غير المنظم المنتشر انتشارا كبيرا في تونس من خلال توفير العمالة ذات المهارة العالية والأجرة الزهيدة من أفريقيا جنوب الصحراء. بالتالي، واءمت تونس بين مصالحها المحلية والمتطلبات الأوروبية الرئيسية فيما يتعلق بالمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام وكالتها.

شرعت بعد ذلك في معالجة المسألة من زاوية عرقية / اجتماعية، بالاعتماد بشكل أساسي على أعمال اثنين من الباحثين في فترة ما بعد الاستعمار، وهما إدوارد سعيد ومصطفى الميري. مصطلح "الانسان الملعون" لجورجيو أغامبين مثّل كذلك نظرية مرجعية لفهم عملية تسييس وجود فئات معينة من المهاجرين. وقد وضحت في هذا العمل، استنادا الى تاريخ العبودية في شمال إفريقيا و ذكريات الاستعمار الأوروبي، أن المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس يتعرضون للتمييز بسبب عرقهم على وجه التحديد.

تساهم هذه الأطروحة في اعادة طرح مسألة "العرق"، وبالتالي العنصرية، في صلب سياسات التجريم والمقاربات الأمنية التي تعتمدها الدول، اذ توضح بأن "الجانب التقني" و "الحياد" المعلن في سياسات الهجرة اللاإنسانية، متجذر في الحقيقة في ماض من الاخضاع التاريخي والاجتماعي لبعض فئات البشر. تتساءل هذه الاطروحة كذلك عن موضوعية تونس في هذه المسألة، وبالتالي جميع بلدان شمال إفريقيا، من خلال مراجعة ماضي العبودية في المنطقة والتساؤل حول أسباب استمرار هذه العقلية حتى الوقت الحاضر.

قائمة المراجع

- اميتاف اشاريا Amitav Acharya "كيف تنتشر الأفكار: لمن تعود المعايير المهمة؟ تمركز المعايير والتغيير المؤسساتي في التوجه الإقليمي الاسيوي" المنظمة الدولية 58 عدد 2 (2004) ص ص 75 – 239
- آدامز راشيل Rachel Adams ، "ميشيل فوكو: السياسة الحيوية والسلطة الحيوية،" الفكر القانوني النقدي (مدونة) ، 10 ماي 2017

https://criticallegalthinking.com/2017/05/10/michel-foucault-biopolitics-biopower/

- اقامبان جورجيو Giorgio Agamben، "الانسان الملعون: قوة السيادة والعيش على هامش الحياة Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life" جامعة ستانفورد

http://www.sup.org/books/title/?id=2003.

- المجلس الوطني التأسيسي "دستور الجمهورية التونسية" المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2014

http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf.

- باديليك فاسا Vasja Badalič، "دور تونس في سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية وتأثيرها على حقوق الانسان" – مجلة الهجرة الدولية والادماج 20 عدد 1 (2019) ص ص 85 – 100

https://doi.org/10.1007/s12134-018-0596-7

- برقاوي طارق ومارك لافاي Barkawi, Tarak, Mark Laffey "فترة ما بعد الاستعمار في الدراسات الأمنية"، مراجعة للدراسات الدولية 23، عدد2 (2006) ص ص 52-329
- بي بي سي للأخبار BBC News " سجن متشددين على خلفية الهجمات على تونس في سنة 2015" 2019 اسكوتلندا

https://www.bbc.com/news/uk-scotland-47183116

- بيكر هاورد .Becker, Howard S، مجلة *Outsiders* : دراسات في علم اجتماع الانحراف، 1985.

https://editions-metailie.com/livre/outsiders/

- بيل إير فرانسواز Bel-Air, Françoise De. "لمحة عن الهجرة: تونس". مركز سياسة الهجرة، عدد 2016 (2016)

http://dianan.iue.it:8080/bitstream/handle/1814/45144/MPC_PB_2016_08.pdf?sequence=1.

- بن خليفة رياض "الهجرة غير النظامية في تونس بعد 14 جانفي 2011. اشكالية المفقودين: السلطات العمومية والمجتمع المدني" الانسان والهجرة. المجلة الفرنسية للمراجع حول ديناميكيات الهجرة عدد 1303 (2013) ص ص 88-182
- بن سدرين سعيد "التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل لائق في تونس" (مؤسسة فريديريك ايبارت Friedrich Ebert، 2018)

https://www.fes-mena.org/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/De__fis_a__relever-accueil_de__cent_mig_subsaharienne_TN_PROMIG-FES_2018.pdf

- بن عنتر عبد النور " عقدة الأمن بغرب المتوسط: تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة" – سنة المغرب الكبير عدد9 ص ص 57 – 75

https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1843

- بن جميع منية "قمع الهجرة غير النظامية في تونس" المغرب الكبير في مواجهة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء – الهجرة الخارجية مع الهجرة الداخلية (KARTHALA Editions 2009) ص ص 78 – 267

https://books.google.be/books?id=TOJZxGhXCDMC&pg=PA270&lpg=PA270&dq=tunisie+loi+1975+et+loi+2004+passeport&source=bl&ots=sgk79KeJGK&sig=ACfU3U2BdSYNEAN6FmfTYQ3GN73LGDDXug&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwi3oKaC3oboAhXB-qQKHX26D9MQ6AEwB3oECAYQAQ#v=onepage&q=tunisie%20loi%201975%20et%20loi%202004%20passeport&f=false

- بن جميع منية وبن عاشور سهيمة "التعبئة من أجل اصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس" (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، 2014)

https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2015/07/REMDH_CETUMA_Monia-BJ_Souhayma-BA_Plaidoyer_r--forme-des-lois-sur-la-migration-les---trangers-et-la-nationalite_fr-2.pdf.

- بليز ليليا Lilia Blaise، "تونس: من مخيم الشوشة للاجئين إلى المرسى، المهاجرون عالقون مجددا"، لوموند *Le Monde* ، 2019

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/06/10/tunisie-du-camp-de-refugies-de-choucha-a-la-marsa-des-migrants-de-nouveau-dans-l-impasse_5474320_3212.html.

- بلافي بيار Pierre Blavier، "الأصل الاجتماعي للثورة التونسية: التوسع المدرسي، البطالة والتفاوت الجهوي" عمل بحثي في العلوم الاجتماعية عدد 2011 – 212 عدد 01 '23 ماي 2016) ص ص 55 - 71
- صندوق الاتحاد الأوروبي الانمائي للطوارئ لصالح افريقيا - برنامج إدارة الحدود في المغرب العربي، المفوضية الأوروبية في 9 أوت 2018

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/regional/border-management-programme-maghreb-region-bmp-maghreb_en

- بوبين فريديريك Frédéric Bobin، "تونس في مواجهة الضغط الأوروبي بشأن قضية الهجرة" ، Le Monde، 1 سبتمبر 2018

https://www.lemonde.fr/international/article/2018/09/01/la-tunisie-face-aux-pressions-de-l-europe-sur-le-dossier-migratoire_5348905_3210.html

- بوبكري حسن ، "الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011: نحو بيانات هجرية جديدة؟" القراءة الأوروبية للهجرة الدولية – المجموعة 31 عدد 3 و 4 (2015) ص ص 17- 39

https://doi.org/10.4000/remi.7371

- بوبكري حسن وسيلفي مازيلا Sylvie Mazzella. "تونس بين العبور والهجرة: سياسات الهجرة وشروط استقبال المهاجرين الأفارقة في تونس". جزء 36 ، عدد. 4 (2005): ص ص 65-149.
- جان بيير كاسارينو Jean-Pierre Cassarino ، "حكومة الهجرة في تونس: نحو نموذج جديد؟" ، في تونس: التحول الديمقراطي فوق مستوى الشبهات؟ (باريس: CNRSاصدارات ،2018 ص ص 295-309

https://www.academia.edu/37399475/JeanPierre_Cassarino_2018_Le_gouvernement_des_migrations_en_Tunisie_Vers_un_nouveau_paradigme_In_Amin_Allal_et_Vincent_Geisser_dir._Tunisie_Une_d%C3%A9mocratisation_au_dessus_de_tout_soup%C3%A7on_Paris_CNRS_%C3%89ditions_pp._295-309

- كاسلز ستيفن ومارك جي ميلر Castles, Stephen, and Mark J.Miller. عصر الهجرة، الطبعة الثالثة، مطبعة جيلفورد Guilford، 2003.
- المركز التونسي لتنمية الصادرات (CEPEX)، "نظرة عامة على التعاون التجاري بين تونس وإفريقيا جنوب الصحراء" (CEPEX، 2017)

http://www.tunisiaexport.tn/actualites/cooperation_commerciale_Tunisie_Afrique_Subsaharienne

- ايناس مراد الدالي "من العبودية الى الاستعباد: وضع أصحاب البشرة السوداء في تونس" كراسات الدراسات الافريقية 45 عدد 179-180 (19 ديسمبر 2005) ص ص 56-935

https://doi.org/10.4000/etudesafricaines.15058

- قانون ملكي عدد 66-208 المؤرخ في 14 صفر 1386 (3 جوان 1966) مصادق على اتفاقيتين موقعتين مع تونس بتاريخ 9 ديسمبر 1964 بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية (المملكة المغربية في 24 اوت 1966)

http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/fr/Bilaterales/Tunisie/conventions%20signees%20a%20Tunis%20le%209%20decembre%201964%20entre%20le%20Royaume%20du%20Maroc%20et%20la%20Republique%20tunisienne.htm

- المديرية العامة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي ، "سياسات الاتحاد الأوروبي في تونس ، قبل الثورة وبعدها" (البرلمان الأوروبي ، 2016) ،

https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/578002/EXPO_STU%282016%29578002_FR.pdf

- أحمد ادريس "تونس ومنطقة حوض المتوسط في مواجهة تحديات امنية" المركز المتوسطي والدولي للدراسات، 2016

http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ang.pdf

- سيبرانتا دوميترو Speranta Dumitru "ماهي القومية المنهجية؟" أسباب سياسية العدد 54 (عدد2) 11 سبتمبر 2014، ص ص 9-22
- فرانك دوفال Franck Düvell "الهجرة العابرة: مفهوم غامض ومُسيّس" الشعب والفضاء والمكان Population, Space and Place 18 عدد 4 (2012) ص ص 27-415

https://doi.org/10.1002/psp.631.

- ريني إدو لودج Reni Eddo-Lodge "لماذا لم أعد أتحدث مع البيض عن العرقية"، (اصدارات Bloomsbury) 2017

https://www.amazon.co.uk/Longer-Talking-White-People-About/dp/140887055X.

- بيتر ايكي Peter Ekeh "الاستعمار والبنية الاجتماعية، محاضرة افتتاحية" (جامعة ابادان، نيجيريا، 1983)

https://www.researchgate.net/publication/271134410_Colonialism_and_Social_Structure_An_Inaugural_Lecture.

- مصطفى الميري ""الاسوداد" على الطرق الهجرية: العنصرة للمهاجرين أصيلي افريقيا جنوب الصحراء والعنصرية عامة" علم الاجتماع والمجتمعات 50 عدد 2 (2018) ص 101

https://doi.org/10.7202/1066815ar.

- المفوضية الأوروبية " صندوق اللجوء والهجرة والاندماج" شؤون الهجرة والشؤون الداخلية – 6 ديسمبر 2016

https://ec.europa.eu/home-affairs/financing/fundings/migration-asylum-borders/asylum-migration-integration-fund_en.

- المفوضية الأوروبية " صندوق الاتحاد الأوروبي الانمائي للطوارئ لأفريقيا – مهمتنا"، 2015

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/content/homepage_en.

- المفوضية الأوروبية "أداة سياسة الجوار الأوروبية الإقليمية" 6 ديسمبر 2016

https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en.

- المفوضية الأوروبية "وثيقة حقائق: ما هو مخطط الاتحاد الاوروبي للاستثمار الخارجي" (2017)

https://ec.europa.eu/commission/sites/betapolitical/files/update4_jan20_factsheet_eip_en_0.pdf.

- المفوضية الأوروبية "المقاربة العامة للهجرة والتنقل" (المفوضية الأوروبية 2018)

https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/global-approach-to-migration_en.

- المفوضية الأوروبية، "بيان مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس. تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس ". 2016

https://op.europa.eu:443/en/publication-detail/-/publication/af317533-8623-11e6-b076-01aa75ed71a1/language-en.

- "صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنازحين في إفريقيا"، تم الاطلاع عليه في 13 أفريل 2020
https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/t05-eutf-noa-reg-07.pdf.
- المفوضية الأوروبية ، "تونس - سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع" 2016
https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/tunisia_en.
- فرانتز فانون Frantz Fanon "بشرة سوداء وأقنعة بيضاء" (Grove Press) تمت زيارة الموقع في 19 مارس 2020
https://www.abebooks.co.uk/Black-Skin-White-Masks-Frantz-Fanon/30062814366/bd.
- ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، الطبعة الأولى، محاضرات في معهد فرنسا (الكتاب الخامس) (نيويورك: بيكادور Picador ، 2003)
- ميشيل فوكو، ارادة المعرفة ، تاريخ الجنس:1 (لندن: اصدرات Penguin Books ، 1998)
- فرونتاكس Frontex (الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي) الدراسة السنوية لتقييم المخاطر 2017
http://frontex.europa. eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2017.pdf.
- جوليات غارمز، انااليزا بيزي، جوليا جاكوفيلا وريكاردا روش Garms, Juliette, Annalisa Bezzi, Giulia Jacovella, and Ricarda Roesch " - أوجه قصورعملية تحديد صفة اللجوء المتبعة من طرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: مخيم الشوشة للاجئين في تونس، مثالا" - رصد الهجرة القسرية في اكسفورد 4 عدد1 (2014) ص ص 46-49
- فينسنت جيسر Vincent Geisser، "تونس: مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصيون دائما من الحلم الديمقراطي" مجتمع الهجرة عدد 177، عدد 3 (27 سبتمبر 2019) ص ص 3-18
- نيكولاس دي جينوفا Nicholas De Genova "عرض عدم شرعية المهاجر: مشهد الاقصاء وفاحشة الادماج" دراسات عرقية وعنصرية 36 عدد7 (1جويلية 2013) ص ص 98-1180
https://doi.org/10.1080/01419870.2013.783710.
- سامي غربال "العنصرية في المغرب الكبير – مجلة Jeune Afrique" 23 أوت 2004
https://www.jeuneafrique.com/99821/archives-thematique/le-racisme-au-maghreb/.
- مشروع الاحتجاز العالمي (GDP) ، "أسس مشروع الاحتجاز العالمي لاحتجاز طالبي اللجوء في منطقة البحر الأبيض المتوسط" 2015،
https://www.refworld.org/docid/556736e24.html
- المعهد الوطني للاحصاء "دراسة وطنية حول التشغيل لسنة 2010" (2011)
http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/emploi_2010.pdf
- المعهد الوطني للاحصاء "مؤشرات العمل والبطالة، الثلاثي الرابع من سنة 2019" (2020)
. http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/chomage.pdf.

- المعهد الوطني للإحصاء " التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2014: المؤشرات الرئيسية" (المعهد الوطني للإحصاء 2015)

http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rgph-chiffres-web_0.pdf.

- منظمة العمل الدولية ، "الاتفاقية C143 - اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) ، 1975 (عدد 143) ،" 1975

https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C143.

- المنظمة الدولية للهجرة "الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنقل والتشغيل (MME)." المنظمة الدولية للهجرة ((IOM، 24 اوت 2016)

https://www.iom.int/africa-eu-partnership-migration-mobility-and-employment-mme.

- نتالي جان دوتي "تونس: لا تغيير في سياسات الهجرة بعد مرور ثمانية سنوات عن الثورة" 2019

https://www.cncd.be/Tunisie-Huit-ans-apres-la.

- إليز كيرفين ورفائيل شيلهاف، Elise Kervyn and Raphael Shilhav "حالة طارئة لمن؟ صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ لأفريقيا: طرق الهجرة والمساعدة الإنمائية في أفريقيا "(أوكسفام ، 2017)

https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/bp-emergency-for-whom-eutf-africa-migration-151117-summ-fr.pdf.

- ان كوك وانات ويبر وايزابيل ورنفلز Anne Koch, Annette Weber, and Isabelle Werenfels "منتفعون من الهجرة؟ - الدول الاستبدادية في افريقيا والتعامل الأوروبي مع شان الهجرة" المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن، ورقة بحثية 4، 2018، ص.78.

- الاسعد العبيدي، لطفي بالنور وعلي الجعايدي "العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي" (منظمة العمل الدولية، 2017)

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_554853.pdf.

- كاميل لا فرونس Camille Lafrance "رئاسات تونس: عرض يوسف الشاهد لاطلاق حملته"، مجلة Jeune Afrique 2019

https://www.jeuneafrique.com/823572/politique/tunisie-pour-lancer-sa-campagne-youssef-chahed-presente-son-programme-et-defend-son-bilan/.

- مايكل لورانس Michael Laurence ، "السياسة الحيوية وتنظيم الدولة للحياة البشرية" ، مطبعة جامعة أكسفورد، العلوم السياسية، 2016

https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0170.xml.

- جينا إم لويد Jenna M Loyd ، "المواطنة الجسدية في عصر الفصل العنصري العالمي" المناسبة 8Occasion ص ص 1-15.

- اشيل مبيبي Achille M'Bembé "سياسات الكراهية" (اصدرات La Découverte، 2016)

https://editionsladecouverte.fr/catalogue/index-Politiques_de_l_inimiti__-9782707188182.html.

- حمزة المدب "الركض أو الموت: سباق "الخبزة" والهيمنة في الحياة اليومية في تونس خلال عهد بن علي" (أطروحة، معهد العلوم السياسي، باريس – 2012)

http://www.theses.fr/2012IEPP0030.

- منظمة Mercy Corps وREACH. "تونس، بلد المقصد والعبور للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء - أكتوبر 2018 - تونس." مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2018.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_tns_subsaharan_migration_in_tunisia_report_october_2018.pdf.

Migreurop، "وثائق البلدان – إيطاليا" (2013)

http://www.migreurop.org/IMG/pdf/fiche_pays_italie.pdf.

- فاتن مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019

http://ftdes.net/rapports/subsahrianstates.en.pdf.

- هيفاء مزلوط "كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟" موقع انكيفادا Inkyfada، مارس 2020

https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financements-ue-tunisie-migration/.

- مصطفى نصراوي "العمال المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب" القراءة الأوروبية للهجرة الدولية 33 المجموعة 33 عدد 4 (01 ديسمبر 2017) ص ص 78 – 159

https://doi.org/10.4000/remi.9244.

- سابيلو كاتشاني Sabelo J. Ndlovu-Gatsheni "الحرية المعرفية في أفريقيا: غلق المقاطعات وإنتهاء الاستعمار" (لندن 2018)

https://www.routledge.com/Epistemic-Freedom-in-Africa-Deprovincialization-and-Decolonization-1st/Ndlovu-Gatsheni/p/book/9781138588592.

- سالفاتور باليدا (Salvatore Palidda) "مقدمة: قراءة نقدية للهجرة: إعادة التفكير في الهجرة كحركة إنسانية بالمتوسط" (دار النشر كارتالا Karthala،2011)

https://www.cairn.info/migrations-critiques--9782811104054.htm.

- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "المجلة التأديبية والجزائية البحرية" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1977)

https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/88040/100558/F1260683681/TUN-88040.pdf.

- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 27-66 المؤرخ في 30 أفريل 1966 والصادرة بموجبه مجلة الشغل" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1966)
https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/44414/61784/F839958379/TUN-44414%20(2).pdf.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 62-96 المؤرخ في 15 جويلية 1996 المعدل لعدد من بنود مجلة الشغل" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1996)
https://legislation-securite.tn/fr/node/45202.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 0007-1968 المؤرخ في 08 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1968)
https://www.refworld.org/pdfid/54c25b2b4.pdf.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون عدد 40 – 2075 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 1975)
https://www.refworld.org/docid/3ae6b54e8.html.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 6 – 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالجوازات ووثائق السفر" (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2004)
http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2004/2004F/011/TF200461.pdf.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية "القانون العضوي عدد 26- 2015" المؤرخ في 7 اوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2015)
http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/tf2015261.pdf.
- مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية، القانون العضوي عدد 50-2018" المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال الميز العنصري – الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 2018
http://xn----ymcbbbgj0d0a5c7gub9a.xn--pgbs0dh/fr/actualites/loi-organique-n%C2%B0-2018-50-du-23-octobre-2018-relative-%C3%A0-l%C3%A9limination-de-toutes-les-formes-.
- دلفين بيرين Delphine Perrin "تنقل الافراد في المغرب الكبير" (المعهد الجامعي الاوروبي – مركز روبر شورمن للبحوث، 2008)
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/10090/CARIM_AS&N_2008_46.pdf?sequence=1.
- فيرونيك بلانز بوساك وماتيو اندري وسارا قيلا ونجلا سامكيا
Véronique Planes-Boissac Mathieu André, Sara Guillet, Nejla Sammakia،
- "دراسة حول الهجرة واللجوء في دول المغرب العربي: الأطر القانونية والإدارية غير الملائمة لا يمكن أن تضمن حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء" (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان EMHRN، 2010)
https://www.refworld.org/docid/515018942.html.

- فيرونيك بلانز بوساك، عمر بوبكري وحسان بوبكري " الهجرة واللجوء في دول المغرب العربي: ملف حقائق: تونس" (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسانEMHRN 2012)

https://www.refworld.org/docid/514d78422.html.

- ستيفاني بوسيلStéphanie Pouessel "تونس: قانون مناهضة الميز العنصري لا يخدم المحتاجين له" عيون على المتوسطMiddle East Eye ، النسخة الفرنسية، 2019

http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/tunisie-la-loi-contre-les-discriminations-raciales-ne-profite-pas-ceux-qui-en-ont-besoin.

- رئاسة الجمهورية التونسية، قانون عدد 2003-777 المؤرخ في 31 مارس 2003، المتضمن للمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2003)

https://legislation-securite.tn/sites/default/files/lois/D%C3%A9cret%20n%C2%B02003-777%20du%2031%20mars%202003%20%28fr%29.pdf.

- بريم كومار راجارام وكارل جراندي-وارPrem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr ، "المهاجر غير النظامي كانسان ملعون: الهجرة والاحتجاز في أستراليا وماليزيا وتايلاند." الهجرة الدولية 42 ، عدد. 1 (2004): ص ص 33-64

- ريشارد كينغ ودان ستون، Richard H. King, Dan Stone "هانا أرندت واستخدامات التاريخ: الإمبريالية والأمة والعرق والإبادة الجماعية"، الطبعة الأولى. (كتب Berghahn،الطبعة الأولى 2008)

https://www.jstor.org/stable/j.ctt9qcjrb.

- ايمانويلا رومن وفيروسيو باستور Roman, Emanuela, Ferruccio Pastore "تحليل أطر سياسات الهجرة من طرف منظمات المجتمع المدني التونسية: كيف يقيمون سياسات الاتحاد الاوروبي للهجرة؟ " وثائق عمل عدد 14 (2018) ص29
- ادوارد سعيد "استشراق" مجموعة البطريق للنشر Penguin Modern Classics (Penguin Random House) المملكة المتحدة 2003
- كريستينا شارب Christina Sharpe "العيش في الصحوة: حول الاسوداد والكينونة" 2016

https://www.dukeupress.edu/in-the-wake.

- جوليات ستومبف Juliet Stumpf "أزمة الهجرة المجرمة: المهاجرون، الجريمة وسيادة السلطة" مراجعة قانونية عن الجامعة الأمريكية 56، عدد2 (2006) ص ص 367-419

- Terre d'Asile-Tunisie "المركز الاجتماعي والقانوني، تقرير الأنشطة للثلاثي الأول من سنة 2018" (دار الحقوق والهجرة، 2018)

https://maison-migrations.tn/images/RA_annuel_Permanence_sociale_premier_semestre_2018_final__.pdf.

- المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، "نتائج المجلس الدنماركي للاجئين حول الهجرة المختلطة في تونس" 2014،

https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/drc-report-on-mixed-migration-in-tunisia-2014_0.pdf.

- Tunisie Terre d'Asile "رسم ملامح المهاجرين:مكونات المشهد الهجري في تونس" 2016

https://www.france-terre-asile.org/images/stories/newsletters/Portraits%20de%20migrants.pdf.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "2015: سنة الأزمة الأوروبية في علاقة باللاجئين" وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015

https://www.unhcr.org/news/stories/2015/12/56ec1ebde/2015-year-europes-refugee-crisis.html.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – سجل الحقائق، تونس، فيفري 2020، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (فيفري 2020)

https://data2.unhcr.org/en/documents/download/74655.

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، 1967 1951)

https://www.unhcr.org/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html.

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الدول الاطراف في اتفاقية سنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكولها لسنة 1967" (31 ديسمبر 2004)

https://www.unhcr.org/fr/4ad2f34fe.pdf.

- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، "تجميع معطيات حول تونس - تقرير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان" 2017

https://www.refworld.org/docid/590c7a0a4.html.

- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين: بعثة إلى تونس "، 2013

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/G1313539.pdf.

- وزارة الخارجية الأمريكية، "التقارير الدولية لسنة 2018 حول ممارسات حقوق الإنسان: تونس" (2019)

https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/tunisia/.

- نيكولاس فان هير، ريبيكا بروبيكر، ثايس بيسا Nicholas Van Hear، Rebecca Brubaker، Thais Bessa "ادارة التنقل من أجل التنمية الانسانية: المكانة البارزة والمتنامية للهجرة المختلطة" مركز الهجرة والسياسة والمجتمع بجامعة أوكسفورد 20 (1 جوان 2009)

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/19202/.

- مايتي فيرميولين، أجيبولا أمزات، وجياكومو زاندونيني، Maite Vermeulen, Ajibola Amzat, and Giacomo Zandonini "أوروبا تنفق المليارات لوقف الهجرة. حظا سعيدا لاكتشاف أين تذهب الأموال في حقيقة الامر، "المراسل ، 9 ديسمبر 2019
https://thecorrespondent.com/154/europe-spends-billions-stopping-migration-good-luck-figuring-out-where-the-money-actually-goes/20366228498-b2c9baad.

- أدريانا فيدانو Adriana Vidano، "لاجئو الشوشة بالمرسى: تخلت عنهم السلطات التونسية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" نواة 2018
https://nawaat.org/portail/2018/03/14/refugies-de-choucha-a-la-marsa-abandonnes-par-les-autorites-tunisiennes-et-lunhcr/.
- كاترين ويتول دي وندان Catherine Wihtol de Wenden، ديناميكيات الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء الى شمال افريقيا" ملتقيات المتوسط عدد 74، عدد3 (2010) ص ص 42 – 133
- وايت، كولين Wight, Colin. "الوكالة الحكومية: عمل اجتماعي دون نشاط انساني؟" مراجعة الدراسات الدولية 30 ، عدد. 2 (أفريل 2004): ص ص 269-80.
https://doi.org/10.1017/S0260210504006060.
- وكالة تونس افريقيا للانباء ومركز ويب ماناجر WMC "تعد تونس أكثر من 2700 لاجئ وطالب لجوء وافدين من سوريا وافريقيا جنوب الصحراء" مركز واب ماناجر Web Manager Center، 27 نوفمبر 2019 قسم. افريقيا
https://www.webmanagercenter.com/2019/11/27/441796/la-tunisie-compte-plus-de-2700-refugies-et-demandeurs-dasile-venus-dafrique-subsaharienne-et-de-syrie/.
- وكالة تونس افريقيا للانباء و WMC " تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس بنحو 8٪ في 2019،حسب وكالة ترويج الاستثمار الأجنبي" مركز ويب ماناجر Web Manager Center في 6 فيفري 2020
https://www.webmanagercenter.com/2020/02/06/444538/pres-de-8-de-baisse-du-flux-des-investissements-etrangers-en-tunisie-en-2019-fipa/.

باتريك وولف Patrick Wolfe "استعمار المستوطن والقضاء على السكان الأصليين" بحث حول تاريخ الابادة 8 عدد4 (1 ديسمبر 2006) ص ص 387-409
https://doi.org/10.1080/14623520601056240.

قائمة المرفقات:

عدد1: أشكال العنف العنصري التي واجهها المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء المشاركون في الدراسة التي أعدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[337]

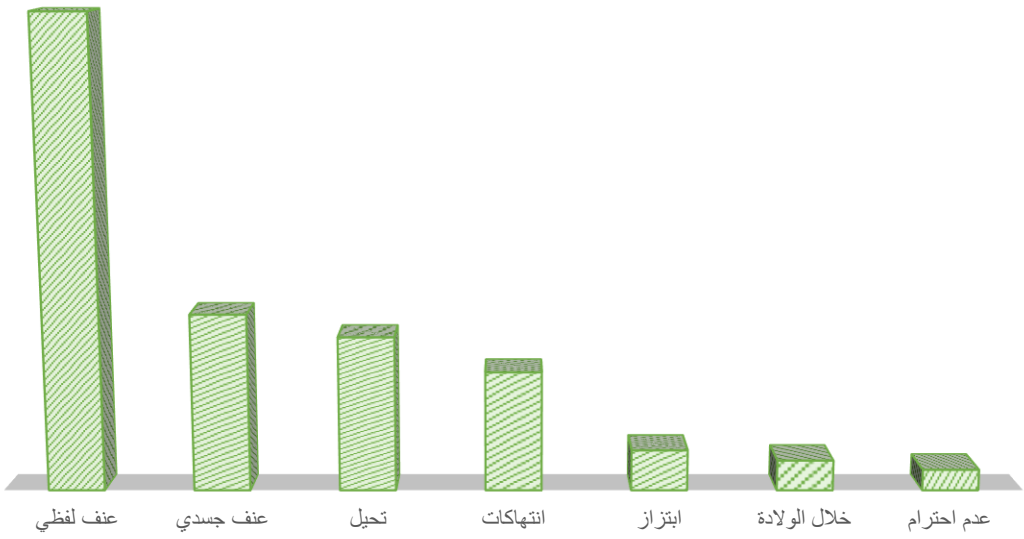

	عنف لفظي	عنف جسدي	تحيل	انتهاكات	ابتزاز	خلال الولادة	عدم احترام
%	89,6	33,9	29,6	22,9	7,8	5,8	4

عدد2: الممارسات العنصرية العنيفة حسب الأفراد[338]

مرتكب الفعل العنصري	%
مواطن عادي	87,20
سائق سيارة أجرة	56,80
صاحب محل تجاري	3

عدد3: الممارسات العنصرية العنيفة حسب المؤسسات[339]

مرتكب الفعل العنصري	%
أعوان أمن	9,6
مراكز استقبال	6,6
مؤسسات خاصة	5,5
مشغلين	5
زملاء في العمل	4,6

337 مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 ص59

338 نفس المرجع ص60

339 نفس المرجع

عدد4: تطورعدد الأفارقة من جنوب الصحراء المقيمين بشكل نظامي في تونس خلال عقد من الزمن[340]

بلد الجنسية	عدد المقيمين في تونس سنة 2004	عدد المقيمين في تونس سنة 2014
نيجيريا	129	522
ساحل العاج	609	607
الكامرون	n/a	689
مالي	222	958
السنغال	360	394
بلدان افريقية أخرى	1697	4354

عدد5: فئات المهاجرين من جنوب الصحراء الذين تحاورمعهم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية [341]

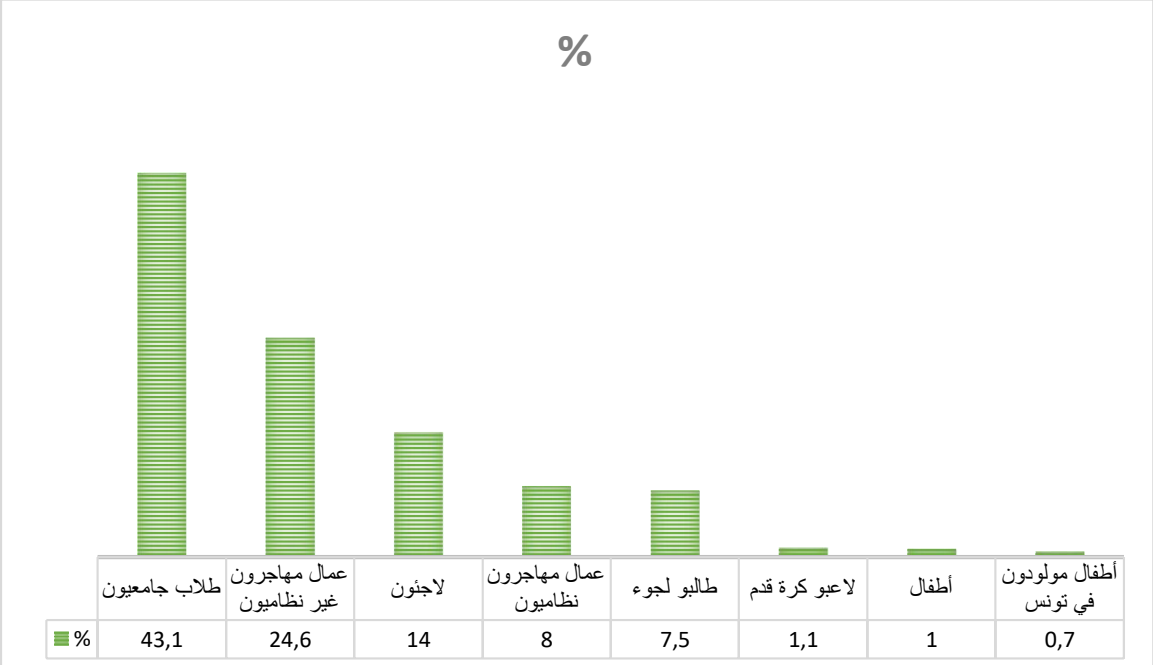

340 المعهد الوطني للاحصاء "التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2014، المؤشرات الرئيسية" ص34

341 مساكني "من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس: دراسة كمية حول وضعية المهاجرين في تونس: الملامح العامة، المسارات والطموحات" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019 ص16

بدعم من:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG